يـــا عمـــال العالـــم . يـــا شعـــوب وأمـــم العـــالـــم المضـــطهدة ، اتحـــدوا

العامل التونسي

الثمن
400م

فيفري
مارس
1980

EL AMEL TOUNSI — سلسلة جديدة العدد 5 — NOUVELLE SERIE N° 5 — FEVRIER/MARS 1980

جريدتنا تستأنف الصدور !

ان اعادة اصدار اللسان المركزي لمنظمتنا اليوم يطرح علينا شرح الاسباب التي حالت دون مواصلة اصدار جريدة "العامل التونسي" وكذلك التعرض للظروف الراهنة التي تحتم علينا اعادة اصدارها .

1 ـ لقد كان توقف جريدة "العامل التونسي" في صيف 1975 نتيجة للأزمة التي مرت بها منظمتنا والتي مازالت تعاني من بعض آثارها الى حد الآن . فما هي مظاهر هذه الازمة والاسباب التي ادت اليها ؟

منذ ان تبنت منظمتنا الماركسية اللينينية كانت ومازالت تسعى الى بناء حزب البروليتاريا ، وعلى هذا الاساس ارتكزت عليها مهمتان أساسيتان هما :

أ) بلورة خطها الاستراتيجي الذي عليها ان تكرسه في تكتيكات مناسبة للتطور الموضوعي للمجتمع تقربها من تحقيق تلك الاهداف البعيدة .

ب) التفاعل مع الصراع الطبقي والارتباط بالجماهير الشعبية .

وقد توصلت بالفعل الى رسم الخطوط العريضة لاستراتيجية الثورة الوطنية الديمقراطية سنة 1974 بعد صراع طويل مع الافكار الرجعية والتيارات الانتهازية ولاسيما ضد التيار الترتسكي وخطه الداعي الى تحقيق الثورة الاشتراكية مباشرة معتبرا أن مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية قد انتهت في جوهرها وأن التناقض الرئيسي في المجتمع التونسي أصبح بين البرجوازية والبروليتاريا .

أما على المستوى التكتيكي فان الامر كان مختلفا اذ أن سياستنا كانت تشكو من عدة أخطاء ونواقص لم تتمكن تصحيحات 1974 من تجاوزها . فهي تشكو المثالية اذ لم نكن نسطرها على أساس فهم صحيح لمتطلبات التكتيك ، أي تحليل الوضع الملموس والمميز لكل فترة والخروج بشعارات ومهام ، واختيار طرق للنضال والتنظيم مناسبة لها . واكتفينا بما سميناه بخطة بناء الحزب في حين أن هذا الاخير لا يمكن بناءه إلا عبر تكتيكات عديدة . بالاضافة الى الطابع الارابي الذي طبع هذه السياسات ، حيث لم نكن نعطي الاهمية اللازمة للحدود التي كانت علينا امكاناتنا الذاتية . فكنا نسير بصفة عفوية حيث تدفع بنا إرادتنا تقودنا في ذلك رغباتنا وليس ما يحتمه الواقع الموضوعي والذاتي معا . هذا مع أننا لم نكن نعير الاهمية المطلوبة الى النضال في الاطر الشرعية وبالخصوص في الاتحاد العام التونسي للشغل ، حيث تتواجد الطبقة الشغيلة وفصائلها المتقدمة ولا كانت سياستنا لتهتم بموضوع التحالفات التكتيكية والجبهات المؤقتة ولا باستغلال التناقضات على كل المستويات .

تلك خصائص سياستنا اليسراوية الانعزالية .

وحتى على مستوى خطة بناء الحزب التي كانت جد عمومية ولم تكن تكتيكا ملموسا ، وبالرغم من أننا التزمنا باختيارات وحددنا أولويات فاننا لم نحترمها في الممارسة وعلى مستوى التطبيق . فبينما كنا نقول بضرورة تقديم العمل النظري لبلورة الخط على الممارسة العملية ، أي على الالتحام بالطبقة العاملة ، كما تقتضي حالة كل تنظيم سياسي ماركسي لينيني لا يملك بعد برنامجا ، فإن عفويتنا وارادتنا جرتانا الى القيام بالعكس . وهذا ما جرى أيضا بالنسبة للدعاية التي كنا نعلن أن لها الاولوية على التحريض ومع ذلك فاننا كنا نمارس بالدرجة الاولى التحريض الذي وجهنا له كل طاقاتنا ، ونظمنا أنفسنا بشكل يكاد يكون عسكريا للقيام بعمليات التوزيع الواسع في المعامل والاحياء ولم نقدر على استعمال الجريدة كما ينبغي .

البقية (ص2)

احداث قفصة وموقفنا

اهتزت بلادنا في الايام الاخيرة للاحداث التي جدت في قفصة حيث هاجمت وحدات من الثوار أغلبهم من الشباب مراكز القمع من ثكنات للجيش ومخافر للشرطة والحرس كانت بداية لمعارك ضارية بينها وبين قوات النظام . ولقد سارع النظام الى اتهام هذه المجموعة من الثوريين الذين جرأوا على مقاومته بالسلاح بانهم مرتزقة يحركهم النظام الليبي محاولا من وراء ذلك تكوين لحمة داخلية بدعوى مواجهة خطر أجنبي مزعوم وتبرير استنجاده بالقوات الاستعمارية .

ان الذين قاموا بعملية قفصة هم تونسيون بعضهم من هاجر الى ليبيا بحثا عن لقمة العيش بعد أن حرموا في بلادهم من حق الدراسة والشغل وبعضهم الآخر من اللاجئين السياسيين الذين اضطرهم القمع الفاشي الى مغادرة البلاد .

وخلافا لما يدعيه النظام فان لهؤلاء المناضلين ماض وطني حيث قضى البعض منهم سنوات طوال في سجون النظام بسبب مناهضتهم لسياساته الرجعية وانتمائهم للفكر القومي العربي .

ان اختيارهم للذكرى الثانية لـ 26 جانفي للقيام بالعملية هو تعبير عن تعلقهم بحركة 26 جانفي المجيدة التي لعبت فيها الطبقة العاملة الدور الاساسي وفداء لشأ شهدائها من العمال والنقابيين الذين سقطوا تحت رصاص الفاشية .

لكن العملية لم تكن تهدف الى احياء ذكرى 26 جانفي فحسب بل هي تندرج اساسا وحسب تصريحاتهم في نطاق استراتيجيا ثورية تهدف الى تحرير الشعب التونسي من النظام الاستعماري الجديد .

ان انتماء هذه المجموعة اجتماعيا الى الطبقات الشعبية التونسية وطبيعة اهدافها الاستراتيجية في التحرر الوطني يجعلان منها فصيلا من الحركة الثورية التونسية .

واننا اذ نندد مبدئيا بكل تدخل اجنبي في نضال شعبنا وبمحاولات النظام الليبي وغيره لغرض الوصاية على أي جزء من القوى الوطنية التونسية ، نعتبر انه لا وجود اليوم لاعتداء ليبي يهدد سلامة البلاد ووحدتها الترابية وان الذي يوجد في خطر هو أمن النظام واستقراره وذلك بفعل كفاح شعبنا . اما هدف النظام من وراء حملته الدعائية هذه هو فك عزلته الداخلية وتصفوف الطبقات الرجعية الحاكمة والهاء الجماهير الشعبية عن نضالها الاجتماعي والسياسي بدعوى "التصدي لخطر خارجي" مزعوم .

اننا نعتبر ان العملاء الحقيقيين هم اولائك الذين نصبهم الاستعمار منذ سنة 1955 في السلطة ليخضعوا شعبنا بالقمع والارهاب الدموي لاستغلال ونهب الرأسمال المحلي والاحتكاري العالمي وان التدخل الاجنبي الحقيقي هو ذلك الذي قامت به القوات الامبريالية وخاصة منها الفرنسية لقمع الثوار وتخويف الشعب وحماية سلطة عملائهم المتصدعة وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا وانتهاكا فعليا لسلامة البلاد وحرمتها وخطرا يهدد أمن كافة شعوب المنطقة .

البقية (ص8)

في هذا العدد

- هبة نضالية في المناجم (ص3)
- في التكتيك النقابي (ص4)
- مواجهة مناورة بن ضياء (ص6)
- بيان سياسي مشترك (ص8)
- افغانستان (ص16)

جريدتنا تستأنف الصدور!

بقية (ص 1)

وبالتالي فان سياستنا تلك ما كانت تمكننا من الالتحام بالعناصر المتقدمة التي كان مطروحا ومازال الالتحام بها، بل اننا كنا نثير تحرزاتها ونبعدها عنا بممارستنا اليسارية تلك. فكانت النتيجة المنطقية لهذه السياسات اليسراوية كشف المناضلين والمنظمة بصورة مفرطة أمام هجمات العدو الشرسة. ومما سهل له عملية تحطيمها وقمع عدد من أكفأ وأهم اطاراتها وسجنهم عدة سنوات حالة الضعف التنظيمي التي كنا عليها والتي لم تكن لتتناسب وما كنا نقوم به من نشاط. وكانت هجمة فيفري - مارس 1975 بالخصوص حاسمة في شل نشاط المنظمة بصفة تكاد تكون كلية.

لقد كانت السياسة اليسراوية هي السبب الرئيسي وراء الازمة التي تعيشها منظمتنا. ولكن الامر لم يقف عند ذلك الحد اذ برز التيار التحريفي في ديسمبر 1974 في الهجرة تحت نظرية التحريفيين الصينيين المسماة بنظرية العوالم الثلاثة التي تبناها هذا التيار وبدأ يطبقها على تونس شيئا فشيئا، باحتشام في البداية ثم بصفة واضحة ومكشوفة*. فاعتبر التناقض الرئيسي في تونس بين بلادنا - بما في ذلك النظام العميل - وبين الامبريالية (وليس بين الشعب من ناحية والامبريالية وعميلها النظام الدستوري من ناحية أخرى)، وراجع مكاسب هامة من تصحيحات 1974 بتشويه أحد مبادئ الجدلية - "وحدة الضدين" - الذي يفسره بصفة مثالية لاجدلية ليبرر به انتهازيته وتعامله مع الرجعية والعملاء. وقدم تقييما انتهازيا لتاريخ المنظمة يقوم لا على أساس التناقضات السياسية التي كانت تمزقها وانما اعتمادا على مبدأ "الممارسة تسبق الوعي" الذي يطرحونه بصفة مادية مبتذلة (انظر الوثيقة صفحة).

تلك هي ظروف الازمة الحادة التي عاشتها منظمتنا قبل الكفاءة اصدار جريدتنا في صيف 1975 والتي لم نكن مسلحين بما فيه الكفاية لمواجهتها. فسقطنا في أخطاء مثل التي قادتنا في حل التناقضات بيننا وبين هذا التيار الانتهازي على حساب الممارسة العملية، فأوقفنا جل نشاطاتنا الخارجية وبصفة خاصة الجريدة وحصرنا الصراع داخل المنظمة، الامر الذي ساعد على انتعاش هذا التيار والتخلي عن واجب القيام بفضحه وحصره في الابان. فتعمقت الازمة وسادت البلبلة في صفوف المنظمة.

ومن أهم الاخطاء التي تجدر الاشارة اليها في هذا الميدان هو خوض الصراع ضد التحريفية من مواقع دفاعية، أي الاكتفاء بالرد على أطروحاتها الانتهازية عوض المبادرة بالاجابة على الاسئلة التي يطرحها تقييم ممارساتنا وتقديم البديل الثوري الكفيل باخراجنا من أزمتنا وقطع الطريق أمام التحريفية واليسراوية.

2 - تلك هي بعجالة الظروف التي أدت الى توقف الجريدة عن الصدور خلال هذه السنوات العديدة. فما هي خصائص الحالة الراهنة التي سنعيد فيها جريدتنا الى الصدور؟

لقد طرأت تغييرات على حالة المنظمة منذ صيف 1975 الى اليوم وخاصة في السنوات الاخيرة تمثلت خاصة في انشقاق المعارضة التحريفية وتسلطها على اسم المنظمة واسم جريدتها. وفي خضم الصراعات التي عاشتها المنظمة خلال هذه السنوات وعلى أساس تباينها المبدئي مع المواقع الانتهازية اليمينية واليسارية التي انتعشت في ظل تأزم أوضاعها وساهمت في حدته، بدأت المواقع الماركسية اللينينية تتخلص تدريجيا من آثار الازمة، اذ تمكنت من تحديد تباينات جوهرية مع الاختيارات التحريفية الجديدة على المستويين العالمي والمحلي. وكذلك مع اليسراوية الطفولية التي طبعت تكتيكاتنا السابقة والتيارات اليسارية المتواجدة على ساحة الصراع الطبقي. مع العلم وأن هذه التباينات ما زالت لم تتبلور بعد في برنامج جاهز. وواجبنا حاليا هو توجيه العناية الى هذا الامر، أي تجميع وتركيز تقييماتنا ونقودنا للانتهازية اليمينية واليسراوية، وذلك للاستفادة منها في رسم تكتيكاتنا حاليا وتجاوز الاخطاء والنواقص الماضية.

3 - لاشك أن إعادة إصدار اللسان المركزي في هذه الظروف سيكون له تأثير كبير على بلورة وعينا البروليتاري وتعميق نقدنا للانحرافات السابقة والاتجاهات الانتهازية المتواجدة حاليا وتطويره. زد على ذلك ان توقف الجريدة عن الصدور مدة طويلة، وحصر نشاط المنظمة بصفة تكاد تامة في العمل النظري والنشاط الحزبي الداخلي، قد عزلنا عن الجماهير وفصائلها المتقدمة وبالتالي عن الصراع الطبقي اليومي الذي بدونه لا يمكن أن تكتسب أي منظمة طابعا سياسيا.

فإعادة بناء المنظمة لا يمكن أن يتم بمعزل عن الصراع الطبقي وعن ضرورة الالتحام بالحركة العمالية التي بدونها لا يمكن لحركتنا أن تنمو ولا أن تبني حزب البروليتاريا، مهمتها المركزية في المرحلة الراهنة من تطورها. وكما أنه لا يمكن تصور حركة سياسية بدون عمل جماهيري فانه لا يمكن تصور عمل جماهيري بدون صحافة الا اذا أردنا الاستمرار في العفوية والحرفية.

فالجريدة كما عرفها لينين هي داعية ومحرض ومنظم جماعي ولا يمكن لأي عمل سياسي الا اذا كان عفويا وارتجاليا أن يستغني عنها. ومن البديهي من ناحية أخرى أن المنظمة التي تصدر الجريدة لها مهام ومشاغل تنعكس حتما على صفحاتها، ومن هنا فان هذه الجريدة ستكون أداتنا للقيام بمهمتين أساسيتين في الوضع الراهن وهما:

أ - دفع بلورة الوعي الماركسي اللينيني لتعميق ما توصلنا اليه من مكاسب في الرؤية الاستراتيجية والتكتيكية وتجاوز الحدود والانحرافات التي عليها وعينا الراهن على ضوء تطور الصراع الطبقي.

ب - الالتحام بالحركة العمالية.

على أنه يجب توضيح هذه النقطة والتأكيد على ما يجب التركيز عليه حاليا. اذ أن المطروح والممكن - الى أن تتغير الظروف - هو الارتباط بالعناصر المتقدمة التي تتصدر نضالات الطبقة العاملة وخاصة منها الاطارات النقابية. ومن هنا فان الطابع المميز لهذه الصحيفة سيكون الدعاية، أي أن المقالات الدعائية ستأخذ مجالا أكبر في جريدتنا من المساحة التي ستخصصها الى التحريض والاخبار. وهذا الامر تحتمه أيضا دوريتها التي لا يمكننا، اعتبارا لظروفنا الراهنة، أن نصدر أكثر من عدد واحد كل شهرين. على أنه من الواجب ضمان هذه الدورية والسعي الى المحافظة على استمراريتها وهذا أهم شيء الى جانب نوعية المحتوى الذي سنوليه ما يستحقه من العناية.

أما فيما يخص الارضية السياسية التي سنعتمدها في جريدتنا فان منظمتنا لها مكاسب من تجربتها السابقة يجب أن نعمقها ونثريها وتتمثل هذه المكاسب خصوصا في خط الثورة الوطنية الديمقراطية. ولكن هذا لا يكفي وحده اذ يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أيضا المساهمات الايجابية التي ساهمنا بها في الصراع ضد التحريفية على المستوى العالمي أي موقفنا ضد نظرية العوالم الثلاثة التحريفية. بالاضافة الى المساهمات الاخرى والتي تهم الوضع في بلادنا وبالخصوص الحركة النقابية والصراعات ضد الخيانة التحريفية والطفولية اليسراوية.

تلك هي الارضية التي سننطلق منها وسنسعى الى بلورتها واثرائها.

4 - وأخيرا بقيت قضية المساهمة في الجريدة. لاشك أن الجريدة هي اللسان المركزي لمنظمة شيوعية ومع ذلك فهي في نفس الوقت منبر لكل الماركسيين اللينينيين والثوريين وكل الذين يتعرضون للاستغلال والاضطهاد في بلادنا وفي العالم، تخبر على نضالاتهم ومقاومتهم لأعدائهم وتفتح أبوابها لهم لكي ينشروا على صفحاتها كل ما يريدون كشفه من جرائم النظام الفاشي القائم والتشهير به. بالاضافة الى ذلك فاننا سنخصص فيها ركنا نعطي فيه الكلمة لكل من يريد ابلاغ صوته أو ابداء رأيه في أي مسألة كانت أو يرغب في النقاش مع الحركة الماركسية اللينينية أو معنا على وجه الخصوص.

*** لقد تبنت منظمتنا "نظرية العوالم الثلاثة" على اساس انها لا تتنافى مع المبادئ الماركسية اللينينية حول الامبريالية والثورة الاشتراكية. الا ان الممارسة والتحاليل التي توصل اليها التيار الانتهازي العالمي بقيادة الزمرة التحريفية في الصين اظهرت ان هناك مفهوم واحد وجوهر واحد لتلك النظرية وهو جوهر تحريفي معادي للشيوعية والثورة وتحرر الشعوب. ولقد توصلت منظمتنا الى نحص هذه النظرية وستصدر مساهمتها النقدية لها في مستقبل قريب.**

شاهد العدد ساندوه راسلوه العامل التونسي
عنوان المراسلة: EL AMEL TOUNSI B. P.. 49 09 75421 PARIS CEDEX 09
ترسل الحوالات والتعاليق: C.C.P. N° 3125100 LA SOURCE - EL AMEL TOUNSI -
Responsable de la publication J. M. GAUBERT
Com. Paritaire : N° 55262
Imp. PRIMAVERA. Tél. 202.99.97.

النضالات العمالية

هبّة نضالية في المناجم

شهدت مناجم الفسفاط في جهة قفصة في المدة الفارطة، موجة من التحركات العمالية تضعها في صدارة المواجهات العمالية التي بدأت شيئا فشيئا تمحو الآثار السيئة التي خلفتها مجزرة 26 جانفي على الحركة العمالية وتشير الى بداية خروجها من حالة الخوف والفتور التي خيمت عليها مدة أشهر طويلة.

لقد أظهر عمال المناجم وخاصة في المتلوي خلال الاضرابين الأخيرين من الروح النضالية الراقية والمعنويات المرتفعة ما يجعل نضالهم قدوة لكافة البروليتاريا التونسية وكسبا ثمينا يساعدها على التعجيل بقلب حالة الجزر التي تمر بها، الى مدّ نضالي جديد بدأت مؤشراته تبرز بعد.

ان المظاهرة التي تحول اليها اضراب عمال المتلوي هي امتداد للنزاعات المتعددة التي ما انفكت تواجه العمال بالشركة وأعوان النظام منذ مجزرة 26 جانفي، حيث تتالت الاحتجاجات والاضرابات القطاعية.. وقد خاضها العمال للتصدي لشتى الاجراءات التي تتعاقب من استغلالهم وتزيد في اضطهادهم.

فالشركة لم تكف عن محاولاتها لخفض الأجور بحذف بعض المنح أو دفعها نافصة أو بتربص الرواتب وتدوس القانون الاساسي، ولا تحترم حتى الأجر الادنى الصناعي. فهي لا تدفع لبعض أصناف من عملة اليأطاش سوى 1040 مليما كأجرة يومية.. هذا من جهة ومن جهة أخرى يتكالب مسيروها على ارهاب العمال وردعهم بواسطة النقلة التعسفية والايقاف عن العمل والطرد... الخ.

غير أن هذه التحركات الاحتجاجية بقيت محدودة ولم تحقق سوى مكاسب جزئية لا تغير من واقع الاستغلال والاضطهاد الوحشيين، خاصة وأنها اصطدمت بمناورات الشركة وتخاذل النقابات الأساسية.

لقد تراكمت المطالب دون أن تجد اجابة.. وتصاعد غضب العمال الى أن اضطرت النقابات الى تبني أكثرها الحاحا، كالترقيات والاحتجاجات المهنية، ومنحة السكن وتحوير القانون الاساسي واحداث تعاونية عمالية.. وحددت للحكومة أجلا أقصاه 20 نوفمبر 1979، تعلن في حالة فواته دون تحقيقها، اضرابا انذاريا.

تلك هي العوامل التي أدت الى الهبة النضالية التي شهدتها بلدة المتلوي يومي 15 نوفمبر و6 ديسمبر الماضيين والتي تحولت في كلتا المناسبتين الى مظاهرة.

لقد اندلع الاضراب الأول بصفة عفوية اثر صدور قائمة الترقيات التي لم تشمل الا قرابة 1,5٪ من العمال في حين يطالب هؤلاء بنسبة 10٪ التي ينص عليها القانون الأساسي كحد أقصى. ولقد برز منذ البداية أن هذا الاضراب سوف لن يأخذ شكل الاحتجاج السلمي الذي يقع اللجوء اليه في العديد من المناسبات عبر التحركات الجزئية، بل عمد العمال منذ البداية الى التحرك بصورة جماعية عاقدين العزم على سد الباب أمام أية محاولة وساطة من طرف الادارة أو هيئة النقابة الصغراء أو أعوان النظام.

انطلق الاضراب من الورشات ثم امتد الى عمال المغاسل ليعم بسرعة جميع مصالح المنجم الذي يشغل 3600 بين عمال وموظفين. وقد التحق العمال ببعضهم البعض وتحركوا في مسيرة الى أن وصلوا مقر الادارة. وهناك تجمعوا مطالبين بعقد اجتماع مع المروكي مدير الانتاج، لكن هذا الاخير رفض. فما كان منهم الا ان اقتحموا مكاتب الادارة وبحثوا عن المدير الذي وجدوه يحاول الفرار فاعترضوا سبيله وأنزلوه من سيارته وأجبروه على قبول الاجتماع.

وقد انضم اليهم في الاثناء عمال منجم كاف الشفاير وحضروا الاجتماع مرددين من بين الشعارات:

* "يا مروكي جاك الصيد أنت والتيجاني عبيد" !
* "كل شاه عندو خميني" ! (1)
* "خرجولنا شاه المتلوي" !

هذا، في حين كان بعض العمال يراقبون السيارات ويتثبتون من هوية الزوار احتياطا من جواسيس النظام وأعوانه الاستفزازيين.

وعند قدوم المروكي والمعتمد الى مقر الاجتماع، ردا الأول باشارة احتقار على العمال ما زاد في غضبهم الى درجة أن البعض انهال عليه ضربا وبصقوا عليه، مما أجبره على اللجوء الى غرفة بجانب المنصة.

أما المعتمد فلم يترك العمال مجالا لمحاولات المراوغة من طرفه، حيث قاطعوه ثم صعد أحدهم الى المنصة وافتك الاشراف على الاجتماع وشرح مطالب العمال وأهمها:

- عدم ربط منحة آخر السنة بالعقوبات والغيابات اذ خصمت الشركة ما بين 60 و 90 دينارا لكل عامل حصل على 7 أيام عقاب.
- منحة السكن.
- تحوير القانون الاساسي.
- طرد المروكي وبعض الاطارات العليا ممن الذين تميزوا باضطهادهم للعمال وبسوء تصرفهم حيث افتتحوا أخيرا كمدبرين لعمليات سرقة أجهزة متطورة (7 آلات فانويك FENWICK تقدر الواحدة منها بـ 15 ألف دينار) وتهريب قطع غيارها الى الجزائر تقدر قيمتها بعشرات الملايين.
- أسبوع الـ 40 ساعة عمل.
- إنشاء تعاونية عمالية.
- توفير الشغل للبطالين.

ثم تناول الكلمة عدد من العمال تحدثوا عن أوضاعهم وداعوا عن قضيتهم وتواصل الاضراب الى الليل.

ويوم 5 ديسمبر عقدت النقابة اجتماعا لاعلام العمال بنتائج المفاوضات مع الحكومة كان فيه الحضور غفيرا، وعبر العمال عن سخطهم أمام هزالة النتائج التي اكتفت بها النقابة وتشبثوا بمطالبهم وانطلق شعار الاضراب، وغادروا الاجتماع بعد أن أدانوا النقابة.

وفي اليوم الموالي أعلنوا الاضراب وانضم اليهم عمال كاف الشفاير وزحفوا جميعا في مسيرة صاخبة مرددين شعار "وحدة وحدة يا عمال". وقد نجح الاضراب نجاحا تاما رغم معارضته من طرف النقابة التي وقفت الى جانب أعوان الحزب والبوليس الذي حضر بقوة هذه المرة (75 من بين بوليس وحرس الى جانب الجنود الذين لم يتدخلوا).

ويوم 7 ديسمبر شن عمال كاف الشفاير اضرابا آخر للاحتجاج على الاعتقالات التي وقعت في المتلوي، فتوجهوا في مسيرة الى المتلوي ثم عادوا الى العمل بعد أكثر من ساعتين بعد أن اعترضهم أعوان الحرس وميليشيا الحزب الدستوري مكذبين نبأ الاعتقالات ومهددين بغلق المنجم.

وقد حافظ العمال على معنوياتهم مرتفعة رغم المحاولات المتكررة للنقابة والحزب لتقسيمهم باثارة النعرات القبلية والجهوية وبتكثيف الاجتماعات والمآدب، ورغم تهديدات المعتمد وضغوطه على بعض العمال الذين استدعاهم اثر وثبة من طرف النقابة. بل أن حالة الغليان والتعبئة بقيت مستمرة، وقد هدد عمال كاف الشفاير بالعودة الى الاضراب اذا لم تتحقق مطالبهم في القريب.

ان الحركة العمالية في المناجم وخاصة عبر الوجه المشرق الذي برزت به في اضرابي المتلوي، تتميز بقوة جديدة تعكس مستوى متقدما في التعبئة والوحدة، وتطورا ملحوظا في الوعي لدى العمال. وهو ما يجعل منهم اليوم فصيلا متقدما للطبقة العاملة. كما أن تصرف السلط المحلية خلال الاضرابين يحيل الدليل على القوة الجديدة التي تسمت بها الحركة، حيث أقر أعوان النظام بعجزهم على تكسير الاضراب وأصبحت مواجهتهم تنحصر في العمل على منع الاضرابات من ان تكون حضورية لكي لا تتحول الى أشكال أرقى، وصاروا يتفادون الصدامات، ويتظاهرون بالحياد في النزاع بين العمال والشركة. ولا شك أن في ذلك مكسبا ولكن العمال الذين عانوا من اضطهاد دوالارهاب على أيدي هؤلاء المرتزقة المسخرين لخدمة رأس المال الاحتكاري لا يتوهمون في أن تلك "المسالمة" و "الحياد" ليست سوى سلوك غادر.

ومن العوامل الاساسية التي ساعدت على تجذر النضالات نذكر في المقام الأول تطور وعي العمال بأهمية وحدتهم الكفاحية والذي تجسد في عملهم على تحويل الاضرابات القطاعية والجزئية الى اضرابات شاملة. فكلما يشن عمال مصلحة ما إضرابا صاروا يتحولون مناديين بشعار "وحدة وحدة يا عمال" جماعيا الى المصالح الاخرى لكسب تأييدها ودفعهم الى المشاركة وعزل المتخاذلين.

كما أن التحركات التضامنية التي جدت في منجمي الرديف وأم العرايس (اضرابات واجتماعات عمالية بالنقابة) تمثل مؤشرا آخر على ترسيخ الوعي بوحدة العمال الكفاحية فلقد أصبح العمال لا يهتمون فحسب بالمطالب الجزئية بل يضعون في الصدارة المطالب العامة لكل القطاعات ويدافعون عليها بكل حزم.

ان كل هذه التطورات صاحبها تعمق عداء العمال للنظام. وعدة ظواهر تؤكد على ذلك. فعمال المتلوي قاطعوا المعتمد في الاجتماع وجردوه من امكانيات المناورة صارخين في وجهه "إننا آلفنا كذبك". وفي الرديف

البقية (ص 14)

---

(1) لا شك في الدور الايجابي الذي لعبه الخميني في النضال العمالي للامبريالية، لكن العمال كانوا يصيبون أكثر لو أكدوا على الدور الاساسي لشعوب ايران وخاصة الطبقة العاملة وفي مقدمتها عمال البترول في الاطاحة بدكتاتورية الشاه عميل الامبريالية.

في التكتيك النقابي

لقد شكل افتقاد التكتيك الصائب الخاصية المميزة لنشاطاتنا السابقة ، وهو مايفسر الطابع العفوي والارادي لاعمالنا بصفة عامة ولنشاطنا في اتجاه الالتحام بالطبقة العاملة على وجه الخصوص .

ولايعني غياب التكتيك الملائم بالضرورة انعدام كل اختيار او تحديد للاولويات في عملنا ، فقد دارت باستمرار داخل منظمتنا نقاشات حول تحديد الاولويات : اولوية العمل النظري على الممارسات العملية ، اولوية الدعاية على التحريض ، اولوية العمل في الوسط العمالي على العمل في اتجاه الطبقات الاجتماعية الاخرى .. بيد ان هذه الاختيارات ـ الصالحة لطول فترة الإعداد لبناء حزب البروليتاريا ـ لم تكن لتاخذ بعين الاعتبار سوى المعطيات الخاصة بوضع القوى الثورية ، معطلة بصفة كلية أو تكاد التحليل المنهجي للاوضاع السياسية المحيطة بنا إلى درجة ان جمهور المناضلين كان يجد نفسه مضطرا الى خوض غمار النضالات اليومية بدون سابق تخطيط يحدد له المهام العملية المطروحة للانجاز وسلّم اولوياتها واشكال التنظيم المناسبة لها ، الخ . فمسألة المراحل في العملية الثورية مثلا كانت على غاية من الغموض والتجريد ان لم نقل انها كانت غائبة تماما عن وعي المناضلين الثوريين ، فلم يكن هناك اي تحليل معمق لخاصيات الوضع السياسي وتبعا لذلك لم يكن هناك تحديد للمهمة المركزية والمهام الثانوية واشكال النضال والتنظيم الملائمة .

وفي غياب مثل هذه العناصر الاساسية لكل ممارسة بروليتارية واعية للصراع الطبقي كان العيل شديداً الذي جمهور المناضلين الى تحديد المهام والشعارات انطلاقا لا من الوضع الواقعي واستعدادات الجماهير الحقيقية وانما من قناعاتهم الثورية الخاصة كما كانوا يميلون الى تحميل كل اضراب اقتصادي مهما ثورية لم تكن الجماهير متهيئة لها على الاطلاق .

وعلى المستوى التنظيمي كان الاتجاه السائد يدفع نحو اهمال اشكال النضال والتنظيم الحزبية الفائدة الشكل الثوري والسري وخاصة منه التنظيم الحزبي دون سواه . لقد وجدت بكل تاكيد هنا وهناك ـ وخاصة في الميدان الثقافي ـ بعض التجارب في النضال داخل المنظمات الجماهيرية العلنية ، غير ان هذه التجارب لم تكن ممنهجة ومعممة ولم تشكل مظهرا هاما من اعمالنا .

ونتيجة لكل هذا كانت صفوف منظمتنا تتفسخ باعداد هائلة من الطلبة الشبان الذين فوعين بانبل النوايا الثورية والذين كانوا رغم ذلك يفشلون في الالتحام بالطبقة العاملة بسبب عدم تحضيرهم التحضير الملائم .

التكتيك النقابي ومسالة القطع مع اليسارية

وهكذا فقد طرحت مهمة تحديد الخطط والاجراءات التكتيكية نفسها كشرط اساسي للقطع مع عفويتنا اليسارية التي كبدت الصفوف الثورية افدح الخسائر ، ومنعتها من ان تكون على موعد مع المنعطفات التاريخية الحاسمة للصراع الطبقي وخاصة منها الاحداث التي انتهت الى منعطف جانفي 1978 حيث تميزت الحركة الثورية بغيابها كقوة منظمة ومؤثرة .

ويقصد الماركسيون اللينينيون عامة بالتكتيك "تعيين خط سلوك البروليتاريا خلال المرحلة القصيرة نسبيا لمد الحركة او جزرها ، لازدهار الثورة او انحدارها ، والنضال من اجل تطبيق هذا الخط باستبدال اشكال النضال والتنظيم القديمة باشكال جديدة ، والشعارات القديمة بشعارات جديدة والتوفيق بين هذه الاشكال ، الخ " . فمهمة التكتيك لا تكمن في ربح الحرب باكملها بل تقتصر على ربح هذه المعركة او تلك ، هذه الحملة او تلك هذا النضال او ذاك " حتى نحصل في ظل علاقة قوى معينة على اقصى النتائج الضرورية لتحضير الانتصار الاستراتيجي " .

وعند تسطير تكتيكهم ، يحرص الماركسيون اللينينيون على التقيد بشرطين اساسيين :

1) ان لا ينطلقوا ابدا في تحديد اشكال النضال والتنظيم من القناعات الخاصة بالطليعة الثورية بل من المستوى الحقيقي لوعي الجماهير و من علاقة القوى الواقعية بين الطبقات حتى تتمكن الجماهير من الانتقال تدريجيا الى المواقع الثورية لا على قاعدة الدعاية الثورية وحدها وانما وبالخصوص على اساس تجربتها الخاصة والمباشرة .

2) ان يحرصوا على " العثور من بين المهمات المطروحة امام الحزب على تلك المهمة المباشرة التي يشكل حلها النقطة المركزية والتي يضمن انجازها حل بقية المهام المباشرة حلا ناجحا " .

ومن الواضح بالنسبة الى كل شيوعي تونسي ان المسالة النقابية تحتل اليوم صدارة المسرح السياسي وان حلها الحل الصحيح سيسمح للشيوعيين بالتقدم نحو الانصهار العضوي في صلب الحركة العمالية من وجهة نظر بناء الحزب وبالاسهام في نفس الوقت في عملية الدفاع عن المصالح المباشرة للعمال وفي النضال المشترك لكل القوى الديمقراطية ضد الفاشية عماد الاستغلال والهيمنة الامبريالية في بلادنا . ان تكتيكنا النقابي يشكل الجزء الاساسي من تكتيكنا الراهن ، تكتيك الجبهة المعادية للفاشية وهو موضوع بحثنا في الاسطر التالية .

خاصيات الوضع العام ومهمة الجبهة النقابية الموحدة

مايزال الوضع الراهن مطبوعا بعمق بنتائج الاحداث الدموية التي جدت في جانفي 78 وتتجم هذه النتائج اساسا في هجمتين :

1 ـ الهجمة الفاشية التي نزلت بالطبقة العاملة وكافة الشغالين . ولقد تطورت هذه الهجمة حسب محاور متعددة :

ـ القمع الدموي لجانفي 78 والذي اسفر عن عدة مئات من القتلى والجرحى .

ـ ايقاف عدة آلاف من العمال والعاطلين الشبان واصدار الاحكام القاسية بالسجن عليهم .

ـ تفكيك المنظمة النقابية وتصفية هياكلها الشرعية ومحاكمة المئات من المناضلين والاطارات النقابية وتنصيب قيادة صورية للاتحاد العام التونسي للشغل .

ـ اقامة نظام العمل الاجباري لكل العاطلين الشبان في معسكرات اعدت خصيصا لهذا الغرض ولمدة يمكن ان تصل الاثني عشر سنة .

ـ اقامة نظام التعيينات الفردية والهادف الى ابتزاز قسط وافر من اجور العمال والشغالين الشبان وحرمانهم من حقوقهم النقابية والسياسية بدعوى المساهمة في " الدفاع عن الوطن " .

ـ شن حملات الايقاف الجماعي بصفة متواصلة وفي كافة الاحياء والتمركزات الشعبية .

ـ اقامة فرق لحرس المعامل تحت تصرف ارباب العمل والتي تشرف وزارة الداخلية خصيصا على اعدادها وتدريبها ، قصد ارهاب العمال وفرض نظام عسكراتي في المعامل .

ـ تنظيم المحاكمات ضد المنظمات الثورية : " الشعلة " الشعب السرية " ، " حزب الشعب الثوري " .

2) ان هدف هذه الهجمة الفاشية ، كان ولا يزال تجريد الشغالين من التنظيم النقابي ، سلاحهم الحاد في الكفاح الطبقي وتقديم كادحي المدن والارياف فريسة لاقصى الاستغلال الراسمالي .

وبالفعل ، فقد ازدوجت الهجمة الفاشية بهجمة راس المال الذي يسعى الى تحميل العمال اعباء ازمة النظام الراسمالي العالمي . ولقد تطورت هذه الهجمة الراسمالية حسب المحاور التالية :

ـ التحطيم المنهجي لطاقة العمال الشرائية عن طريق المحافظة على حرية الاسعار من ناحية وتجميد الاجور من ناحية اخرى . فالزيادة السنوية للاجور المنصوص عليها في "العقد الاجتماعي" السيئ الصيت لا تساوي في قيمتها ونسبتها ، النسب الرسمية لارتفاع الاسعار للعام المنصرم وتلحق فورا باجراءات حكومية تزيد في اسعار المواد الاساسية بصفة لاتقضي فحسب ، على مفعول هذه الزيادات في الاجور ، بل وتعمق في تدهور الطاقة الشرائية للعمال وكافة الشغيلة .

ـ تشديد استغلال اليد العاملة عن طريق الاسراع في وتائر العمل تحت شعار " الزيادة في الانتاج وتحسين الانتاجية " .

في التكتيك النقابي

ـ مضاعفة الطرد التعسفي بسبب ممارسة حق الاضراب او حتى التمسك بالحق النقابي ·

و لقد كان لهذه الهجمة المزدوجة لراس المال و الفاشية نتائج وخيمة على الحركة العمالية و النقابية :

ـ فالحركة الاضرابية قد عرفت تقلصا واضحا في السنتين الاخيرتين و فقدت المقاومة العمالية الكثير من قوتها و من مستوى تنظيمها ، فاصبحت النضالات العمالية متقطعة و معزولة ·

ـ و تفككت صفوف الحركة النقابية فالعديد من قادتها ما زال رهن الاعتقال و مئات المناضلين و الاطارات النقابية ، مازالت عرضة للتتبعات و الملاحقات و الحرمان من العمل و قرارات الاقامة الجبرية و غيرها من الاجراءات القمعية ·

ـ و بالرغم من ان جمهور المناضلين القاعديين و عددا كبيرا من الاطارات النقابية تقف على أرضية النضال الثوري و تطمح الى التحرر الوطني و الاجتماعي فان الحركة النقابية الثورية مازالت تزن بوزن هامشي في القرارات الحاسمة التي تهم مصير الحركة النقابية و هي تفتقد زيادة على ذلك ، الى حد وجود مميزة و تعجز عن الاتفاق على ارضية للعمل المشترك بسبب رواسب الانعزالية والفئوية المتولدة عن طبيعتها الطبقية كحركة لم تخرج اجتماعيا من اوساط البرجوازية الصغيرة المثقفة .

إلا ان اللوحة العامة للوضع ليست بهذه الدرجة من السواد مثلما قد يبدو من نظرة أولية ، فطبقتنا العاملة و شعبنا البطل قد واجها الهجمة الفاشية لراس المال بمقاومة عنيفة .

ان عزلة النظام قد وصلت حدا لم تعرفه من قبل حتى ان بعض بياداته و اعوانه داخل الحركة النقابية قد اصبحوا يقرون بفشل مساعيهم الرامية الى السيطرة على الحركة النقابية ، ولم تنفك تتطور حملة كبيرة للتضامن السياسي والدعم المادي لفائدة ضحايا القمع وعائلاتهم ، واصبحت المطالبة بالعفو التشريعي العام واحترام الحريات النقابية صرخة الالتقاء للحركة العمالية والحركة الديمقراطية المعادية للفاشية . وتحت وطأة هذه الضغوطات وبفضل التضامن العالمي للعمال و منظماتهم النقابية و السياسية اجبر النظام على التراجع النسبي فاطلق سراح العديد من النقابيين و بعض المناضلين السياسيين بموجب عفو رئاسي او قرارات السراح الشرطي و اصبح النظام عاجزا من الناحية السياسية على ارساء الهياكل الشرعية التي واصلت نشاطها او تلك التي تحاول اعادة تنظيم صفوفها · و قد ذهب النظام في السعي الى الخروج من ازمته ، الى حد محاولة ايجاد حل تصالحي مع القيادة المنبثقة عن المؤتمر ـ 14 ـ للاتحاد العام التونسي للشغل ، في الصائفة الماضية ·

هذه اجمالا صورة الوضع النقابي العام و هو يتسم بهجوم شرس للفاشية و راس المال و بمقاومة و صمود الطبقة العاملة رغم حالة الجزر ، و ان وضعية كهذه لتطرح على الجميع و بصفة خاصة على الشيوعيين السؤال التالي : ما العمل لصد هجمة الفاشية و تنظيم المقاومة العمالية · ان الجواب يفرض نفسه : يجب تكتيل كل قوى الطبقة العاملة و حركتها النقابية في جبهة عمالية متحدة ضد الفاشية و الاستغلال · فما هي القوى المكونة لهذه الجبهة ، ما هو برنامجها ، و اهدافها و ما هي طبيعتها ؟

ان التصدي الظافر للفاشية يقتضي وضع حد لحالة التشتت التي عليها القوى العمالية و بناء جبهة داخلية للطبقة العاملة ، تشمل كل القوى ذات المصلحة في التصدي لسياسات النظام المتبعة منذ جانفي 1978 ، و هذه القوى هي اضافة الى التيارات الثورية و الجماهير الغفيرة الغير منتظمة حزبيا ، تلك القوى الاصلاحية التي تقبل العمل من اجل تلبية اوكد المطالب العمالية و في عقدمتها تلك القطاعات الواسعة من الحركة النقابية الواقعة اليوم تحت تاثير القيادة العاشورية للاتحاد العام التونسي للشغل · و هذه القوى لا يمكنها ـ نظرا لاختلافها الكبير وتمايزها السياسي والايديولوجي ـ ان تتفق على الافاق المستقبلية لهذه الجبهة و يكون من غير المجدي محاولة ايجاد اتفاق حول هذه المسالة . فنقطة الاتفاق الوحيدة التي يمكن ان تشكل قاسما مشتركا بينها في الوقت الراهن هي البرنامج المطلبي الاقتصادي والسياسي الملح من وجهة نظر تصدي البروليتاريا لهجمة الفاشية و راس المال ·

و يتمحور هذا البرنامج حول محورين أساسيين ، وهما الدفاع عن الطاقة الشرائية و ضمان الشغل من ناحية و الدفاع عن الحريات السياسية و استقلالية و ديمقراطية العمل النقابي من ناحية اخرى · و هذا البرنامج يجب ان يلقى ترجمته في اعمال جماهيرية تهدف الى تلبية وانجاح المطالب العمالية في المؤسسات و القطاعات المهنية او على المستوى الوطني · ان الهدف المباشر لهذه الجبهة هو فرض الاصلاحات الملحة التي يقتضيها الدفاع عن المكاسب العمالية في ميدان الحرية النقابية و الدفاع عن الحقوق المكتسبة للطبقة العاملة في ميدان النضال ضد راس المال · فتكتيك الجبهة النقابية الموحدة هو تكتيك دفاعي يرمي الى اجراء إصلاحات لهذا السبب بالذات فانه بامكان القوى الاصلاحية ان تقبله و تتبناه · لكن الشيوعيين يدرجون هذا التكتيك في أفق تحضير مرحلة المد النضالي حيث تنتقل الطبقة العاملة الى الهجوم المضاد و تضاعف من اعمالها الهجومية و تؤكد دورها السياسي كقوة قيادية في حركة التحرر الوطني والاجتماعي · فانجاز الاعمال الدفاعية التي يفرضها الوضع الراهن تسمح للشيوعيين بتوسيع روابطهم بالجماهير و تدعيمها و هو ما يمكنهم من تكتيل قوى الطبقة العاملة و تعزيز تاثيرهم السياسي و لهذا السبب بالذات تخشى القوى الاصلاحية التحالف مع الشيوعيين و تسعى باستمرار الى تخريب الجبهة · و بهذا المفهوم فان تكتيك الجبهة النقابية الموحدة هو تكتيك بروليتاري صرف يرمي الى توحيد البروليتاريا على ارضية الصراع الطبقي للدفاع عن مصالحها المباشرة و الى تدعيم روابط الشيوعيين بالحركة العمالية و هي بذلك تفتح آفاقا ثورية للنضال البروليتاري الراهن · فعلى الشيوعيين ان يتخلصوا من رواسب الانعزالية و من الافكار اليسارية المسبقة و ان يضاعفوا من حماسهم في الدعوة الى تكتيك الجبهة النقابية الموحدة و في تطبيقها العملي من خلال النضالات اليومية ·

خصوصيات الجبهة النقابية الموحدة في الوقت الراهن

هذا فيما يخص الجبهة النقابية الموحدة من حيث مبدئها كما تبرز من المستلزمات العملية للنضال البروليتاري و من الاعتبارات العامة للنظرية الماركسية اللينينية حول التكتيك · لكن تكتيك الجبهة النقابية يطرح في ظروف تاريخية خاصة بكل بلد ، و بكل مرحلة من مراحل النضال في البلد الواحد · و بدون ان نمسك ما هو خاص بكل بلد معين و بكل مرحلة من مراحل النضال الجاري في ذلك البلد يتحول شعار الجبهة الى شعار أجوف ، مستحيل التحقيق · و من اجل تحويل شعار الجبهة الى واقع ملموس في وضعنا الراهن يجب علينا ان نقف على مسألتين أساسيتين بصفة خاصة تتعلق الاولى باطار هذه الجبهة و تهتم الثانية بالموقف الذي يجب اتخاذه حيال قيادة الاتحاد و المكان الذي يعود اليها في الجبهة ·

لكن قبل التطرق الى هاتين المسالتين يترتب علينا الوقوف بسرعة على التقييم الجوهري للاحداث التي تفاعلت لتخلق الوضع الراهن لان هذا التقييم ، هو بمثابة البوصلة التي تساعدنا على مسك جوهر الصراع الدائر اليوم في الساحة النقابية والتوجه نحو أهدافنا المرسومة عبر الثنايا الخاصة والمعقدة لخارطة الوضع النقابي الراهن

الجوهر المعادي للفاشية في الصراع الدائر اليوم في الحركة النقابية التونسية

لقد دافعت منظمتنا باستمرار على ان عاملين أساسيين او نوعين من التناقضات قد حكما و وجّها تطور الاحداث التي انتهت الى ايام جانفي 1978 الدامية و هذان العاملان هما :

1) التناقض بين الطبقة العاملة وكافة الشغيلة من جهة و الطبقات المستغلة و نظامها الفاشي من جهة اخرى ·

2) التناقض بين الطبقات الحاكمة و التي واجهت القيادة النقابية و عددا من الوزراء بادارة الحزب الدستوري و جزء آخر من مسؤولي الدولة و الحكومة · غير ان الوقوف على هذين النوعين من التناقضات كواقع تاريخي ثابت و غير قابل للنزاع البتة ، لا يكفي وحده لمسك جوهر الحركة التي انتهت الى مجزرة 1978 · و من اجل مسك هذا الجوهر ، يجب علينا ان نحدد اي هذين التناقضين ، لعب الدور الرئيسي والمحدد في تلك الاحداث ·

ما من شك وان التناقض الذي واجه الحركة العمالية و النقابية بالطغمة الفاشية المهيمنة على الدولة هو ذلك التناقض الرئيسي الذي حدد مجرى الاحداث اذ احتلت التناقضات بين الطبقة العاملة و القيادة النقابية آنذاك المرتبة الثانية ، نظرا لاحتداد التناقضات في صلب الاعداء و لموقف المساندة التكتيكية الذي إتخذته تلك القيادة حيال النضالات العمالية · و تبعا لذلك فان الحركة العمالية و النقابية التي نمت في السنين الماضية و تعاظمت بصفة خاصة سنة 1977 ، كانت من حيث الجوهر حركة عمالية معادية للفاشية ، واجهت بصفة رئيسية قوى الطبقة العاملة بالطغمة الفاشية الماسكة بزمام الحكم و اخضعت لها باقي التناقضات و بالمقابل فان القمع الدموي الذي نزل بالحركة العمالية و النقابية في مطلع عام 1978 كان قمعا فاشيا معاديا للعمال من حيث الجوهر و الاساس و لم يكن يهدف رئيسيا كما قد بدا للبعض الى تصفية حسابات داخل الرجعية ·

البقية (ص 12)

الحركة الطلابية ومواجهة مناورة بن ضياء

ما انفك وزير التعليم العالي يردد في كل المنابر وبلا كلل منذ ما يزيد عن السنة أغنية "الحوار الديمقراطي" مع الطلبة من اجل "حل ازمة الاتحاد.." وقد غدا امرا معهودا ان نسمعه يقول مثلا : "يتعين على الطلبة وعليهم وحدهم ان يتفقوا فيما بينهم لاقتراح حلول ملموسة لمشكل اتحادهم.." (مجلة "ديالوغ 79/5/21) ويكرر في حديث آخر لجريدة "الصباح" (79/9/16) "واننا نترقب منهم ان يقدموا لنا الحلول التي يرونها لحل مشكلة الاتحاد.."

لاول وهلة تبدو هذه الاقوال متضاربة مع السياسة العامة للنظام. ويأخذ مظهرها المغالط حدة أشد خاصة وأننا قد بدأنا نسمعها في وقت كان فيه الكواسرمن قادة النظام الفاشي العميل - بعد ان سفكوا دماء الجماهير الكادحة واثخنوها جراحا - يلوّحون لها بالتهديد والوعيد اذا هي رامت النضال من جديد ويخنقون اصواتها ويغتالون ابسط حرياتها ومكاسب نضالها ويكبلونها بشتى الاغلال الاقتصادية والسياسية.

وحقيقة الأمر ان اقوال بن ضياء ليست سوى الوجه الآخر من نفس السياسة الفاشية. ففي نفس الوقت الذي كان بن ضياء يتشدق فيه "بالديمقراطية" و "بتمثيل القواعد.." راينا اولا يعد تحويرا كاملا لنظام التعليم يهدف الى تشديد الانتقاء، وقد شرع في تنفيذه جزئيا. وراينا ثانيا يمنع محل التطبيق قانونا داخليا للاحياء غاية في التعسف والقمع. وثالثا يجمد المنح. ورابعا يبقي على الحرس الجامعي في الاحياء والكليات وتصل به الوقاحة حد جعل مسالة سحب هذا الحرس المشؤوم متوقفة على مجالس الكليات والطلبة.

ان جوهر سياسة النظام تجاه الجامعة لم يتغير خلافا لما يحاول بعض الانتهازيين ايهام الناس به وهو يتلخص في مواجهتها بالقمع والارهاب الفاشي كما هو الشان بالنسبة لباقي الحركة الشعبية. فماذا تعني اذن هذه الضجة التي يثيرها بن ضياء منذ السنة الفارطة حول "الحوار" و "حل ازمة الاتحاد.." في ظل هذه السياسة الفاشية ؟

انها محاولة مفضوحة للجمع بين العصا والحلوى ! فمع اعتماد العصا سلاحا رئيسيا مشهرا فوق الرؤوس للردع حينا وللاستخدام احيانا كلما جد الجد وانطلقت حركة نضالية، تُقدم قطعة الحلوى - مع ابتسامة بلهاء للوزير - لترغيب الطلبة وجلبهم الى التذوق من طبخة "الحوار... والتفاهم..".

وغني عن البيان ان هذا التكتيك القديم قدم السياسة - رغم حداثة عهد الجامعة به - يهدف الى احتواء الحركة الطلابية واجهاض قضيتها الثورية. غير ان الجدير بالاجابة هنا أسئلة ثلاثة تطرح نفسها وهي : 1) ما هي الظروف التي سمحت للنظام بتوخي هذه السياسة ؟ 2) ما هي ابعادها وانعكاساتها على الحركة الطلابية ؟ 3) ما هو التكتيك المطلوب لمواجهتها ؟

وجوابا عن السؤال الاول نقول انه اصبح اللجوء الى هذه السياسة ممكنا بل وضروريا بالنسبة للنظام بتوفر عاملين :

أ - تردي سياسته في مازق لا مخرج منه حيث فشلت كل محاولاته لاخضاع الحركة الطلابية (تعاقب المؤتمرات الصورية وحملات القمع ضد الهياكل والطلائع الثورية..) واصبح يقر جهارا بوجود لازمة وبعدم تمثيلية بياداته. ان وضع المأزق هذا لا يرغب فيه وهو ما يدفعه الى تليين جانب من سياسته لحمل الطلبة على قبولها.

ب - استفحال ازمة الهياكل النقابية المؤقتة الى حد التشرذم والانعزال عن القاعدة. وهو بالنسبة للنظام وضع ملائم للغاية يوفر شروط المراهنة على كسبها - او كسب بعض اجزائها على الاقل - لعرقلة مسيرتها الثورية او حرفها عن طريقها وذلك باستغلال التناقضات التي تشقها.

اما عن ابعادها وانعكاساتها على الحركة الطلابية فتتمثل في تمكن النظام من ابرازها في موقع المحجوج امام الراي العام وفي تغذية الانقسامات داخلها بالاعتماد على الانتهازيين وبصفة عامة اجبارها على التراجع الى مواقع دفاعية في نضالها. وان تمادي النظام في سلوك هذه السياسة بنفس الاصرار لدليل قاطع على وعيه بدورها في تحقيق أغراضه الدنيئة.

ان هذا الوضع يملي على الطلبة الثوريين - وهنا نجيب على السؤال الثالث - واجب التصدي لهذه السياسة بوضوح وحزم، بتحديد وممارسة تكتيك صائب لا يكون في مستوى صد الهجوم المعادي فحسب بل ويتجاوزه الى شن هجوم مضاد يفتك زمام المبادرة من أيدي بن ضياء ويرده على اعقابه خائبا. هذا من جانب ومن الجانب الآخر يعزز الوحدة الثورية للحركة الطلابية والتحام هياكلها النضالي بقواعدها.

ان هذا التكتيك المنشود يقوم في راينا على محورين :

اولا - مواجهة بن ضياء على ارض مناورته بالذات بارغامه على وضع أقواله على محك الممارسة والمضي في تطبيقها الى ان يفتضح امره وتنتهي اللعبة. وفي كل الحالات وكما سنرى فان الحركة الطلابية لن تجني من وراء ذلك سوى مواقع جديدة على طريق نضالها من اجل فرض المؤتمر الديمقراطي.

ثانيا - خوض النضال بلا تردد لمواجهة كل الاجراءات السياسية الفاشية التي تستهدف الجامعة وللتلاحم مع الحركة الشعبية في بلادنا وفي العالم.

ان هاتين الواجهتين تتداخلان وتخدم الواحدة الاخرى ولا يمكن بالتالي لقيادة الحركة الطلابية سوى خوض النضال عليهما معا مع التركيز على الرئيسية منهما في الفترة الراهنة وهي مسالة تحقيق المؤتمر الخارق للعادة باعتباره الاداة التي تسمح في نفس الوقت بتجسيد الحرية النقابية للطلبة وبدفع نضالهم في الميدانين الاقتصادي والسياسي. ان المبادرة بتنظيم شتى اشكال النضال انطلاقا من مختلف القضايا السياسية والنقابية والمطلبية التي تحرك اهتمام الطلبة سوف تمكن من تعزيز تعلق الجماهير بهياكلها وبالقاعدة التي انبثقت على اساسها اي مشروع 1973. وعندما واذا ذهبت للتفاوض مع الوزير فلتثبت له بالحجة الدامغة زيف مزاعمه ولتطالبه وتتحداه بان يلتزم بتنفيذ اقواله حول الانتخابات والمؤتمر.

احباط مناورة بن ضياء

أ - محتوى المناورة

تتلخص مناورة بن ضياء في اثارة ضجة حول "استعداده للحوار" مع الطلبة من اجل "حل مشكل الاتحاد.." على قاعدة طمس الاسباب الحقيقية لاندلاع الازمة النقابية وتواطئها من ناحية وضرب مكاسب الحركة الطلابية من ناحية اخرى بالطعن في صلوحية مشروع 73 وفي تمثيلية الهياكل النقابية المؤقتة لقواعدها.. ومن ثم دعوتهم الى التخلي عنها.

للتشكيك في صلوحية مشروع 73 يعتمدبن ضياء على قدمه. ان هذه الحجة المزعومة لا تصمد امام المنطق ولا امام الواقع. فالمتعارف عليه لدى كل الناس ان ما يسقط مفعول نص ما ليس قدمه زمنيا وانما تغير الظروف التي وجد للاجابة عليها وبروز وضعية جديدة يصبح غير مطابق لها.

فما هي الوضعية التي اوجدت مشروع 73 وهل تغيرت اليوم؟ للاجابة على هذا السؤال بايجاز سنذكر بمعطيات يعرفها الجميع :

* ففي مؤتمر قربة سنة 1971 وعندما تبين للنظام [illegible] صالح القوى الديمقراطية قطع بكل عجرفة وبشكل سافر أعمال المؤتمر ونصّب على رأس الاتحاد أعوانه.

* وقد شكل هذا الحدث كما هو معروف منطلقا لحركة جماهيرية واسعة في فيفري 72 تمحورت حول شعار مركزي : نقابة مستقلة، ديمقراطية وممثلة.

* وفي سنة 73 قدم الطلبة مشروعا يعرف منذ ذلك الوقت بـ"مشروع 73" يجسد هذا المطلب في خطة عملية تحتوي على:

- حق الطلبة في الانتخاب الحر لممثليهم.
- اطار مؤقت لممارسة هذا الحق.
- تسيير ديمقراطي لهذا الاطار.
- اعتبار أشغال لجان مؤتمر فيفري كأرضية سياسية.

فهل يمكن الادعاء بعد هذا بأن المطلب الديمقراطي الذي يمثل جوهر مشروع 73 وقعت تلبيته أو حتى القول بانه اصبح يُطرح اليوم بشكل آخر؟

الحركة الطلابية ومواجهة مناورة بن ضياء

ان الواقع يثبت على العكس من ذلك تماما بان الازمة النقابية التي اندلعت سنة 1971 ليس فحسب لم تجد حلا بل تفاقمت حيث تصاعد انتهاك الحريات الديمقراطية (الحرس الجامعي - حملات القمع والارهاب..) وتدهورت كثيرا الظروف المعيشية للطلبة. وتتميز الاوضاع أيضا بغياب الاطار النقابي القانوني..

ان هذه المعطيات لا نظنها غابت على ذهن الوزير بل هو يتجاهلها بكل بساطة املا في تمرير بضاعته. ولكن هيهات! فالطلبة لم يتخلوا عن هذا البرنامج. ولا حاجة لنا في التأكيد على انه يمثل اليوم بالنسبة لهم - رغم محاولات اليمين الانقسامية - نقطة التقاء اساسية. ولهذا فالدفاع عنه بحزم في وجه مناورة بن ضياء يعتبر مهمة ملحة.

أما الوجه الآخر من التشكيك فيتمثل في طعن بن ضياء في قدرة الهياكل النقابية المؤقتة على تمثيل القاعدة الطلابية وتوحيدها حول هذا المشروع. ان أحدا لا يشك اليوم في أن الهياكل النقابية المؤقتة تعيش بفعل الازمة التي تردت فيها منذ سنوات عزلة نسبية، الا أنه من الاكيد ايضا ان غالبية الطلبة لا تزال رغم عمق الازمة تعترف بها كالاطار الشرعي الوحيد الذي يمثلها.

ان هذا الرصيد الثابت الذي يدعي بن ضياء وضعه في الميزان يمكن للحركة الطلابية أن تعززه ان هي وضعته على محك التزكية بتنظيم اجتماعات تخص لمناقشته وعرضه على المصادقة.

ان ضرورة احباط مناورة بن ضياء وتوحيد الحركة الطلابية حول الهياكل النقابية المؤقتة يفرضان عليها تحديد سياسة لا تقف في حدود التشهير الكلامي بالمناورة بل تتصلها بشن هجوم مضاد خاصة وان عروض بن ضياء تؤثر في الشريحة الاشد تأخرا من الطلبة ولأن التيار الانتهازي اليميني يتكالب على استغلالها.

ب - مواجهة المناورة

يجب ان يبدأ العمل من اجل احباط المناورة بتنظيم حملة لتعبئة الجماهير الطلابية الغاية منها جعل الرد على سياسة بن ضياء جماهيريا وتمكين الحركة الطلابية من توطيد تلاحمها واعادة بناء وحدتها النضالية.

ان أول ما تستوجبه هذه الحملة هو تنظيم عملية شرح واسعة للازمة النقابية وتفسير التكتيك المطلوب للردّ على بن ضياء وذلك عبر حلقات النقاش والمعلقات والاجتماعات العامة التي يقع خلالها التصويت على لوائح تعلن تشبث القاعدة ببرنامج 73 وبالهياكل النقابية المؤقتة باعتبارها تكريسا له. وهكذا يمكن تسفيه مزاعم الوزير جماهيريا ومقارعته بذلك.

ومن اهم ما يتطلبه الرد على مناورة بن ضياء أيضا الشروع في تعزيز الهياكل النقابية بعناصر تتوفر فيها في الآن نفسه النضالية والتمثيلية وتلتزم بخط الحركة الطلابية القائم على التمسك بمبادئ حركة فيفري من حيث انتماء الحركة الطلابية الى حركة التحرر الوطني والاجتماعي التي يمثل النظام القائم هدفها الرئيسي باعتباره عماد الدكتاتورية المشتركة للرجعية المحلية والامبريالية العالمية والتمسك بمشروع برنامج 73 باعتباره مقترح الجماهير الطلابية لحل ازمة الاتحاد العام لطلبة تونس حلا ديمقراطيا بعيدا عن كل تدخل خارجي.

ان امداد الهياكل بقوى جديدة سواء من التي أفرزتها النضالات السابقة أو التي تفرزها هذه الحملة حيوي بالنسبة لها اليوم اذ هي تشكو كثيرا من التشتت والضعف واحيانا من انعدام التواجد أصلا (في بعض المعاهد العليا).

وطبيعي ان يشمل هذا التعزيز في البداية هيئات الفروع الموسعة ليمتد فيما بعد الى المكاتب الفيدرالية. ومن اجل تلافي النقص الحاصل اليوم في مستوى القيادة بحكم اضمحلال اللجنة.م.، يطرح على الحركة الطلابية ان تبعث للوجود لجنة تضم نوابا عن مختلف المكاتب الفيدرالية ونواتات المعاهد العليا تقود الحملة.

ولكي تحقق الانتخابات اهدافها لا بد من خوضها على قاعدة توفر شرطين أساسيين:

- برنامج انتخابي نضالي تتقدم به الهياكل النقابية المؤقتة، يتشبث بالمكاسب السياسية والتنظيمية للحركة ويفتح آفاقا نضالية جديدة.

- ضمان اشراف الهنة.م على عملية الانتخابات.

ومن اهم النضالات التي يتطلبها الرد على سياسة بن ضياء هو قطع الطريق على محاولته في ضرب الهنة.م. بنواب الطلبة في مجالس الكليات وذلك بالمساهمة النشيطة في هذه الانتخابات من اجل انتخاب نواب يكونون ممثلين للقاعدة الطلابية ومتمسكين بأرضيتها السياسية وهياكلها النقابية المؤقتة. وهكذا يتحول نواب الطلبة في مجالس الكليات من أداة يأمل النظام في استعمالها ضد الطلبة الى أداة نضالية تستخدمها الحركة الطلابية وهياكلها النقابية المؤقتة في نضالها من اجل فرض الحرية والديمقراطية النقابية عليه.

والى جانب الحملة السياسية والتعزيز التنظيمي للهنة.م، هناك مسألة اخرى وهي مسألة التفاوض مع الوزير. ان علاقات الحركة الطلابية مع الحكومة هي علاقات نضال مستميت وليست علاقات "حوار". واذا طرح على الهنة.م. ان تجيب على دعوات الوزير المتكررة للتفاوض فلن تذهب الا لمقارعته بالأدلة القاطعة التي تثبت زيف ادعاءاته ولطرح الشروط التي تعتبرها هي أساسية لحل الازمة النقابية وليس لاجراء المساومات أو عقد الصفقات على حساب القضية.

فلا تفاوض الا اذا كان الوعي يدوره واضحا والموقع الذي يقع منه نضاليا، أي التفاوض دون تعليق الأوهام حوله واجراؤه من موقع النضال وليس التسليم في مكاسب الحركة وايقاف النضال وهو ما يعني بالملموس أن النقابيين لن يذهبوا الى التفاوض الا بعد أن يكونوا قد نظموا حملة التعبئة وكسبوا عبرها تأييد الجماهير وتجديد اثبات تعلقها ببرنامج 73 وبالهنة.م.

ان تعزيز الهياكل النقابية المؤقتة تنظيم الحملة ضد مناورة بن ضياء لا يـ مبدأ تجديدها عن طريق الانتخاب عندما الظروف لذلك. فالانتخابات تهدف الى الجماهير الطلابية من ممارسة سلطتها ع الحر والدوري لممثليها لانه لا يمكن ا باستمرار عن الانتخابات بالتعزيز. فل الطلابية الى التعزيز يقع اضطرارا نظ ممارسة حق الانتخاب بسبب تعرضها الى ا المتواصل، وبالتالي عدم توفر الظروف لذلـــك.

ويعي اللبة الثوريون خطورة الانح البيروقراطي الداعي الى جعل التعزيز على الانتخابات وانعكاساته السيئة عل وخاصة في تشديد عزلتها وانقساماتها. يلمسون ذلك فانهم يدركون ضرورة النضا فرض حق الانتخاب وعدم التفريط فيه وا للامر الواقع، سواء بتقديم حلول تقفز الحركة كـ"انجاز المؤتمر فورا" - وقد ترديدها من باب المزايدة بالجملة الث غير - أو بالسقوط في موقف شرعوي لا ي الانتخابات كوسيلة نضالية يجب استخدا لتقديم القضية وعدم التقيد بها اذا ا ممارستها، بل يبقى يترقب يوم يمنّ عل بها.. وبأي ثمن طبعا! بالتخلي عن ال سبيل القضية ان لم يكن بالعمل صراحة اجهاضهـــا.

و لا تفاوض ايضا الا اذا كان محتوى لا يمس بالمصالح الجوهرية للحركة وأهدا العامة.

وانطلاقا من هذا التوضيح فان محتوى مع الوزير يمكن تحديده كالآتي: يذهب الطلبة ليقولوا للوزير: "أيها الوزير تدعي بانك ترغب في حل الازمة النقابية الجامعة وتروّج بأن المسالة لم تعد م على الطلبة... ها نحن جئنا لنردّ على ونقارع أقوالك بالواقع.

- فانت تصرح بانك تشك في تعلق ال بمشروع 73، هاهو ذا موقف القاعدة: ا صادقت عليها الجماهير في كل الفروع تعلقها بالمشروع وبالتالي تفند زعمك

- وتقول ايضا ان الهنة.م. لم يقع منذ 1975 فنحن لا نرغب الا في تجديدها الانتخابات ونطالبك بأن تحترم اقوالك اجراء الانتخابات، ثم عليك ان تلتزم بالقيادة التي ستنبثق عنها فهي التي على المؤتمر... وفي انتظار ذلك نعتـ

1 - سحب اعترافك علنيا بالهيئة ا الصورية المنبثقة عن "المؤتمر العشرين"

2 - سحب الحرس الجامعي من المؤسـ الجامعية في انتظار الغاء قانون 7 ما

3 - اشراف الهياكل الحالية الى أ تجديدها على كل اشغال التحضير للانتخا وللمؤتمر 18 الخارق للعادة."

ذلك ما يمكن للطلبة أن يبلغوه خلا وبخصوص الاشراف فيمكن في رأينا - تقد

البقـ

الحركة الطلابية ومواجهة مناورة بن ضياء

ان الواقع يثبت على العكس من ذلك تماما بان الازمة النقابية التي اندلعت سنة 1971 ليس فحسب لم تجد حلا بل تفاقمت حيث تصاعد انتهاك الحريات الديمقراطية (الحرس الجامعي ـ حملات القمع والارهاب ..) وتدهورت كثيرا الظروف المعيشية للطلبة. وتتميز الاوضاع أيضا بغياب الاطار النقابي القانوني ..

ان هذه المعطيات لا نظنها غابت على ذهن الوزير بل هو يتجاهلها بكل بساطة املا في تمرير بضاعته. ولكن هيهات! فالطلبة لم يتخلوا عن هذا البرنامج. ولا حاجة لنا في التأكيد على انه يمثل اليوم بالنسبة لهم ـ رغم محاولات اليمين الانقسامية ـ نقطة التقاء اساسية. ولهذا فالدفاع عنه بحزم في وجه مناورة بن ضياء يعتبر مهمة ملحة.

أما الوجه الآخر من التشكيك فيتمثل في طعن بن ضياء في قدرة الهياكل النقابية المؤقتة على تمثيل القاعدة الطلابية وتوحيدها حول هذا المشروع. ان أحدا لا يشك اليوم في أن الهياكل النقابية المؤقتة تعيش بفعل الازمة التي تردت فيها منذ سنوات عزلة نسبية، الا أنه من الاكيد ايضا ان غالبية الطلبة لا تزال رغم عمق الازمة تعترف بها كالاطار الشرعي الوحيد الذي يمثلها.

ان هذا الرصيد الثابت الذي يدعي بن ضياء وضعه في الميزان يمكن للحركة الطلابية أن تعززه ان هي وضعته على محك التزكية بتنظيم اجتماعات تخصص لمناقشته وعرضه على المصادقة.

ان ضرورة احباط مناورة بن ضياء وتوحيد الحركة الطلابية حول الهياكل النقابية المؤقتة يفرضان عليها تحديد سياسة لا تقف في حدود التشهير الكلامي بالمناورة بل تشملها بشن هجوم مضاد خاصة وان عروض بن ضياء تؤثر في الشريحة الاشد تأخرا من الطلبة ولأن التيار الانتهازي اليميني يتكالب على استغلالها.

ب ـ مواجهة المناورة

يجب ان يبدأ العمل من اجل احباط المناورة بتنظيم حملة لتعبئة الجماهير الطلابية الغاية منها جعل الرد على سياسة بن ضياء جماهيريا وتمكين الحركة الطلابية من توطيد تلاحمها واعادة بناء وحدتها النضالية.

ان أول ما تستوجبه هذه الحملة هو تنظيم عملية شرح واسعة للازمة النقابية وتفسير التكتيك المطلوب للردّ على بن ضياء وذلك عبر حلقات النقاش والمعلقات والاجتماعات العامة التي يقع خلالها التصويت على لوائح تعلن تشبث القاعدة ببرنامج 73 وبالهياكل النقابية المؤقتة باعتبارها تكريسا له. وهكذا يمكن تسفيه مزاعم الوزير جماهيريا ومقارعته بذلك.

ومن اهم ما يتطلبه الرد على مناورة بن ضياء أيضا الشروع في تعزيز الهياكل النقابية بعناصر تتوفر فيها في الآن نفسه النضالية والتمثيلية وتلتزم بخط الحركة الطلابية القائم على التمسك بمبادئ حركة فيفري من حيث انتماء الحركة الطلابية الى حركة التحرر الوطني والاجتماعي التي يمثل النظام القائم هدفها الرئيسي باعتباره عماد الدكتاتورية المشتركة للرجعية المحلية والامبريالية العالمية والتمسك بمشروع برنامج 73 باعتباره مقترح الجماهير الطلابية لحل ازمة الاتحاد العام لطلبة تونس حلا ديمقراطيا بعيدا عن كل تدخل خارجي.

ان امداد الهياكل بقوى جديدة سواء من التي أفرزتها النضالات السابقة أو التي تفرزها هذه الحملة حيوي بالنسبة لها اليوم أذ هي تشكو كثيرا من التشتت والضعف واحيانا من انعدام التواجد أصلا (في بعض المعاهد العليا).

وطبيعي ان يشمل هذا التعزيز في البداية هيئات الفروع الموسعة ليمتد فيما بعد الى المكاتب الفيدرالية. ومن اجل تلافي النقص الحاصل اليوم في مستوى القيادة بحكم اضمحلال الل.ج.م.، يطرح على الحركة الطلابية ان تبعث للوجود لجنة تضم نوابا عن مختلف المكاتب الفيدرالية ونوابات المعاهد العليا تقود الحملة.

ولكي تحقق الانتخابات اهدافها لا بد من خوضها على قاعدة توفر شرطين أساسيين:

ـ برنامج انتخابي نضالي تتقدم به الهياكل النقابية المؤقتة، يتشبث بالمكاسب السياسية والتنظيمية للحركة ويفتح آفاقا نضالية جديدة.

ـ ضمان اشراف الهـ.ن.م على عملية الانتخابات.

ومن اهم النضالات التي يتطلبها الرد على سياسة بن ضياء هو قطع الطريق على محاولته في ضرب الهـ.ن.م. بنواب الطلبة في مجالس الكليات وذلك بالمساهمة النشيطة في هذه الانتخابات من اجل انتخاب نواب يكونون ممثلين للقاعدة الطلابية ومتمسكين بأرضيتها السياسية وهياكلها النقابية المؤقتة. وهكذا يتحول نواب الطلبة في مجالس الكليات من أداة يأمل النظام في استعمالها ضد الطلبة الى أداة نضالية تستخدمها الحركة الطلابية وهياكلها النقابية المؤقتة في نضالها من اجل فرض الحرية والديمقراطية النقابية عليه.

والى جانب الحملة السياسية والتعزيز التنظيمي للهـ.ن.م، هناك مسألة اخرى وهي مسألة التفاوض مع الوزير. ان علاقات الحركة الطلابية مع الحكومة هي علاقات نضال مستميت وليست علاقات "حوار". واذا طرح على الهـ.ن.م. ان تجيب على دعوات الوزير المتكررة للتفاوض فلن تذهب الا لمقارعته بالأدلة القاطعة التي تثبت زيف ادعاءاته ولطرح الشروط التي تعتبرها هي أساسية لحل الازمة النقابية وليس لاجراء المساومات أو عقد الصفقات على حساب القضية.

فلا تفاوض الا اذا كان الوعي يدوره واضحا والموقع الذي يقع منه نضاليا، أي التفاوض دون تعليق الأوهام حوله واجراؤه من موقع النضال وليس التسليم في مكاسب الحركة وايقاف النضال وهو ما يعني بالملموس أن النقابيين لن يذهبوا الى التفاوض الا بعد أن يكونوا قد نظموا حملة التعبئة وكسبوا عبرها تأييد الجماهير وتجديد اثباتات تعلقها ببرنامج 73 وبالهـ.ن.م.

ان تعزيز الهياكل النقابية المؤقتة تنظيم الحملة ضد مناورة بن ضياء لا يـ مبدأ تجديدها عن طريق الانتخاب عندما الظروف لذلك. فالانتخابات تهدف الى الجماهير الطلابية من ممارسة سلطتها عـ الحر والدوري لممثليها لانه لا يمكن ا باستمرار عن الانتخابات بالتعزيز. فلـ الطلابية الى التعزيز يقع اضطرارا نظـ ممارسة حق الانتخاب بسبب تعرضها الى ا المتواصل، وبالتالي عدم توفر الظروف لذلـك.

ويعي الطلبة الثوريون خطورة الانحـ البيروقراطي الداعي الى جعل التعزيز على الانتخابات وانعكاساته السيئة علـ وخاصة في تمديد عزلتها وانقساماتها. يلمسون ذلك فانهم يدركون ضرورة النضا فرض حق الانتخاب وعدم التفريط فيه وا للامر الواقع، سواء بتقديم حلول تقفز الحركة كـ"انجاز المؤتمر فورا" ـ وقد ترديدها من باب المزايدة بالجملة الث غير ـ أو بالسقوط في موقف شرعوي لا ي الانتخابات كوسيلة نضالية يجب استخدا لتقديم القضية وعدم التقيد بها اذا ا ممارستها، بل يبقى يترقب يوم يمنّ عليـ بها.. وبأي ثمن طبعا! بالتخلي عن ال سبيل القضية ان لم يكن بالعمل صراحة اجهاضهـا.

و لا تفاوض ايضا الا اذا كان محتوى لا يمس بالمصالح الجوهرية للحركة وأهدا العامة.

وانطلاقا من هذا التوضيح فان محتو مع الوزير يمكن تحديده كالآتي: يذهب الطلبة ليقولوا للوزير: "أيها الوز تدعي بانك ترغب في حل الازمة النقابيـ الجامعة وتروّج بأن المسألة لم تعد مـ على الطلبة... ها نحن جئنا لنردّ على ونقارع أقوالك بالواقع.

ـ فانت تصرح بانك تشك في تعلق ال بمشروع 73، ها هو ذا موقف القاعدة: صادقت عليها الجماهير في كل الفروع تعلقها بالمشروع وبالتالي تفند زعمك

ـ وتقول ايضا ان الهـ.ن.م. لم يقع منذ 1975 فنحن لا نرغب الا في تجديدها الانتخابات ونطالبك بأن تحترم اقوالك اجراء الانتخابات، ثم عليك ان تلتزم بالقيادة التي ستنبثق عنها فهي التي على المؤتمر ... وفي انتظار ذلك نعت

1 ـ سحب اعترافك علنيا بالهيئة ا الصورية المنبثقة عن "المؤتمر العشري

2 ـ سحب الحرس الجامعي من المؤسـ الجامعية في انتظار الغاء قانون 7 م

3 ـ اشراف الهياكل الحالية الى أ تجديدها على كل اشغال التحضير للانتخـ وللمؤتمر 18 الخارق للعادة."

ذلك ما يمكن للطلبة أن يبلغوه خلا وبخصوص الاشراف فيمكن في رأينا ـ تقد

البقـ

بيان سياسي مشترك

منذ يوم 27 جانفي ومدينة قفصة تعيش سلسلة من الحوادث الدامية والخطيرة، فعلى اثر مبادرة مجموعة من المناضلين الوطنيين التونسيين بشن عملية مسلحة استهدفت عدة مؤسسات قمعية للنظام الدستوري الرجعي، عمد النظام الى استغلال هذا الظرف لشن حملة ارهابية في منتهى الوحشية ضد هؤلاء المناضلين وكافة اهالي قفصة بصورة خاصة وضد جماهير شعبنا بصورة عامة (اعدامات واعتقالات بالجملة، اقتحام ونسف المنازل، عمليات تمشيط، اعلان حالة الطوارئ ومحاصرة كامل المنطقة...).

وقد اقترنت هذه الحملة الارهابية بحملة دعائية دجماغوجية واسعة النطاق تهدف الى تزييف الواقع وتغليط الراي العام وصرف نقمة الجماهير المتزايدة ضد النظام في اتجاه غير اتجاهها الفعلي.

وفي هذا السياق لم تتردد القوى الامبريالية والرجعية في المبادرة بنجدة نظام العمالة والارهاب: فسرعان ما تدخل الجيش الفرنسي بمعداته وخبرائه وسرعان ما اعلنت الامبريالية الامريكية والرجعية المغربية عن استعدادها للتعجيل بتقديم عونها العادي.

وتاتي هذه الاحداث في ظرف يتسم بتفاقم الازمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية واشتداد عزلة النظام وبداية نهوض الحركة العمالية والشعبية من جديد بعد مجزرة 26 جانفي 78.

ان التنظيمات الموقعة على هذا البيان:

— تذكر بانتصاب النظام البورقيبي على جثث الوطنيين باعانة الجيش الفرنسي وباستعماله المتواصل للعنف الرجعي قرابة ربع قرن مع تعنته وتحجره ومنعه لممارسة ابسط الحريات الديمقراطية.

— تؤكد حق الجماهير المبدئي والمشروع في الالتجاء للعنف الثوري للاطاحة بالنظام العميل والارهابي ومن اجل تحقيق مطامحها في الحرية والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي.

ان التنظيمات الموقعة على هذا البيان وبقطع النظر عن اختلافاتها في طبيعة وابعاد وانعكاسات عملية قفصة المسلحة:

— تعبر عن تضامنها مع جميع المناضلين الوطنيين واهالي قفصة وكل المواطنين الذين يتعرضون حاليا للقمع والارهاب الوحشي.

— تندد بقوة بالتدخل العسكري الفرنسي في الشؤون الداخلية لتونس. هذا التدخل الذي يشكل خطرا على كافة شعوب المنطقة. كما تندد بتصريحات الادارة الامريكية المتعلقة بزيادة حجم مساعدتها العسكرية للنظام البورقيبي وبتصريحات الرجعية المغربية المناهضة لصالح شعبنا وصالح الشعب المغربي الشقيق.

— تندد بالحملة الارهابية الواسعة النطاق التي شنها الجيش والبوليس والحرس وميليشيا حزب الدستور ضد جماهير شعبنا بشكل عام وضد اهالي قفصة وسكان المنطقة بشكل خاص.

— ترفض مساعي الحزب الدستوري الرامية الى طمس الواقع الذي تعيشه جماهير شعبنا وذلك برفع شعار "الوحدة القومية" المفلس كما ترفض ايضا قرارات الحكومة المتعلقة بترفيع نفقات "الدفاع الوطني" و "الامن" على حساب الحاجيات الاولية للجماهير الواسعة.

— تشجب مواقف بعض القوى السياسية الرجعية المتواجدة في صفوف المعارضة والتي لم تتردد عن تخليط الاوراق مع الطغمة الحاكمة مختفية وراء "العدوان الخارجي" المزعوم.

— تعبر عن رفضها لكل وصاية على الحركة الوطنية التونسية.

— تهيب بجميع القوى الوطنية وجميع القوى المناهضة للدكتاتورية للمزيد من السعي الى توحيد صفوفها لمواجهة المخاطر المحدقة ببلادنا وبمنطقة المغرب العربي وللوقوف في وجه المناورات الاستعمارية الجديدة وفي وجه القمع والارهاب البورقيبي ضد الحركة الجماهيرية وتنظيماتها السياسية والمهنية وكافة التنظيمات المناهضة للدكتاتورية البورقيبية.

— تدعو الراي العام العربي والعالمي الى مساندة نضال شعبنا من اجل مطالبه العادلة ومطامحه المشروعة.

منظمة "العامل التونسي"
"الشعلة"
حزب الشعب الثوري التونسي
"الديمقراطية الجديدة"

11 فيفري 1980

احداث قفصة وموقفنا

بقية (ص 1)

لقد كشف هذا التدخل الفظ عن زيف الاستقلال المزعوم الذي طالما تغنى به قادة النظام وأعوانه وكل الانتهازيين تجارا لكلمة الثورية وأبرز في شكله العاري حقيقة ارتباط النظام عضويا بالامبريالية وخاصة الامريكية والفرنسية التين هرعتا لنجدته بتنسيق مع النظام الرجعي بالمغرب.

ولقد اسقطت عملية قفصة قناعة عديدة ومزقت غطاءات تلحف بها الكثيرون، حيث خف جميع الرجعيين والاصلاحيين ممن تظاهروا بمعارضة النظام وفي مقدمتهم جماعة حركة "الديمقراطيين الاشتراكيين" وزمرة التحريفيين وجماعة الاتجاه الاسلامي وجماعة حركة "الوحدة الشعبية" للتنديد بالعملية المسلحة وباصحابها والتمسح على اعتاب النظام والاستجداء بدعوته الى اقامة "حلف مقدس" تحت راية "الانقاذ الوطني" و "الوحدة القومية".

ونحن كشيوعيين ماركسيين لينينيين لا يسعنا ازاء هذه التطورات الا ان نندد بشدة بالتدخل الامبريالي وخاصة الفرنسي وندين المواقف الرجعية للاصلاحيين ونؤكد على الحق المطلق لجميع التونسيين ابناء شعبنا في الثورة على النظام الفاشي العميل اداة حكم الطبقات الرجعية والامبريالية.

ونحن اذ نقر بمشروعية وحتمية استعمال العنف الثوري لمواجهة العنف الرجعي واذ نرى بان عملية قفصة المسلحة قد أكدت ان جرائم الفاشيين لن تبقى بدون عقاب، نؤكد في نفس الوقت ان الظروف الموضوعية لم تنضج بعد الى حد يجعل الكفاح المسلح مهمة الساعة في بلادنا.

فبالرغم من ان حالة احتداد التناقضات الاساسية داخل مجتمعنا ومستوى استغلال واضطهاد الجماهير، يغمران ان مجموعات قد تلجأ تحت تاثير مفاهيم ميتالية الى مباشرة النضال المسلح، وان تراكم اجتماعية خاصة من بين البرجوازية الصغيرة والشباب تؤيدها في ذلك، بالرغم من ذلك، فاننا لا نعتقد ان ازمة النظام وعزلته وتفككه صفوفه وصلت الى درجة انهياره العفوي وخاصة نؤكد ان العوامل الذاتية لنجاح الكفاح المسلح لم تتوفر بعد.

ان الواقع يؤكد لنا اليوم ان الحركة الجماهيرية لم تصل الى مستوى من الوحدة النضالية والتنظيمية ومن الوعي السياسي الثوري يجعلها تستعد للمرور الى المعارك ذات الشكل الهجومي على العدو الطبقي والوطني، بل على العكس من ذلك فان وعيها السياسي لم يتجاوز عموما مستوى بعض المطالب الديمقراطية والمعادية للامبريالية العامة، ولقد دخلت الجماهير الشعبية منذ هجة 26 جانفي 1978 الفاشية، وخاصة الطبقة العاملة فصيلها المتقدم، في مرحلة من الجزر والتشتت تؤكد بدون اي شك على ان شكل نضالاتها في الظرف الراهن هي بالاساس دفاعية، تكمن في اعادة تنظيمها عبر النضال من اجل مطالبها المباشرة المادية والديمقراطية. كما ان الواقع الذي عليه مختلف فصائل الحركة الوطنية والديمقراطية الثورية، يؤكد ضعف سننها وضعف تجربتها وضعف انغراسها وسط الجماهير الشعبية وقلة ارتباطها بنضالاتها. هذا بالاضافة الى تشتتها وتأخرها في توحيد صفوفها داخل جبهة وطنية وديمقراطية ثورية.

ان المجموعة التي بادرت باللجوء الى الكفاح المسلح في قفصة تحاول القفز على هذا الواقع وتنقاد بمفاهيم نخبوية تركز على العمل العسكري كوسيلة اساسية امام "انسداد الافق" لتعبئة الجماهير وتحريكها للنضال، ولا يمكنها ان تضمن الحماية اللازمة لها تاه الجماهير التي تتعرض لمضاعفة حملات العدو الارهابية.

ان استعادة الحركة العمالية لنهضتها بعد فترة من الجزر دامت سنتين تطرح على كل الثيوعيين الماركسيين اللينينيين وجميع الثوريين تكثيف الدعاية الثورية والنضال الايديولوجي ضد النزعة البرجوازية الصغيرة الداعية الى مباشرة الكفاح المسلح حالا وتركيز الاولوية المطلقة على العمل السياسي والتنظيمي.

ان العمل على بناء حزب الطبقة العاملة وعلى توحيد النضالات الشعبية المعادية للفاشية والامبريالية هي المهام المركزية في الوقت الراهن وهي الشرط الضروري لتحضير الكفاح المسلح كامتداد طبيعي للنضال الجماهيري الثوري.

* عاش كفاح شعبنا من اجل الديمقراطية والتحرر الوطني على طريق الاشتراكية!

وثيقة ضد الزمرة التحريفية المنشقة عن منظمتنا

يمثل هذا النص اللائحة التي صادقت عليها ندوة فروع الهجرة لمنظمة "العامل التونسي" التي أنعقدت في نهاية سنة 1977 اثر انشقاق الزمرة التحريفية (المعروفة "بالمعارضة") التي ابتزت اسم منظمتنا وجريدتنا. ونحن نقوم اليوم بنشر اللائحة باعتبارها وثيقة تاريخية من ناحية. تعكس مستوى من الصراع الايديولوجي والسياسي ضد العناصر التحريفية الذين يعتبرون مطرودين من المنظمة. ومن ناحية اخرى باعتبار ان محتواها وقع تبنيه من طرف المنظمة كاملة. ونلفت انتباه القارئ الى بعض النقائص التي تتحملها اللائحة - بحكم تاريخ المصادقة عليها - ومنها غياب درس نظرية العوالم الثلاثة التحريفية.

المنطلقات الايديولوجية للمعارضة التحريفية

تحاول المعارضة تبرير اطروحاتها حول انقسام النظام الى تيارين متناقضين: احدهما معادي للامبريالية والاخر متواطئ معها تحت شعار "ان كل واحد ينقسم الى اثنين" و "ان التناقض الرئيسي يشق كل شئ" و "ان البرجوازية الوطنية لها صفتين متناقضتين في النضال الوطني".

ان المعارضة ترفع راية المادية الجدلية لتحرف مبادئها الاساسية وتنحرف تماما عن التحليل المادي التاريخي للمجتمع التونسي.

ان المعارضة تخلط ولا تفرق قصدا بين عمومية التناقض والذي يوجد في كل شئ من الاشياء في الطبيعة والمجتمع والفكر الانساني وبين خصوصية التناقض، ذلك ان "كل شكل من اشكال الحركة يحتوي في ذاته على تناقضه الخاص وهذا التناقض الخاص يشكل الجوهر الذي يميز الشئ عن الاشياء الاخرى" (ماوتسي تونغ. في التناقض).

ان المعارضة تنطلق من مبدأ عمومية التناقض وهو ان "كل واحد ينقسم الى اثنين" لتنتهي اعتباطيا وبدون اي تحليل ملموس للطبقة الحاكمة وحزبها وتقر بان النظام ينقسم الى اثنين وان هذين هما نفس الاثنين للتناقض الرئيسي في المجتمع اي النضال ضد الامبريالية والتواطئ معها. ان هذا الخلط بين عمومية وخصوصية التناقض هو تحريف لمبادئ المادية الجدلية لهدف بث الاضطراب الايديولوجي ومغالطة الثوريين حول طبيعة اعدائهم.

"اننا اذا لم نعرف عمومية التناقض لا نستطيع ان نكشف الاسباب العامة لحركة الاشياء وتطورها. فلن نستطيع ان نكشف الاسباب والاسس الخاصة لحركة الاشياء او تطورها ومن ثم لن نستطيع ان نميز بين الاشياء وان نحدد حقول البحث العلمي" (ماو. في التناقض).

اما اطروحة المعارضة التي تدعي ان الحزب الدستوري كحزب للبرجوازية الوطنية يتسم بنزعتين متناقضتين في حالة صراع ووحدة منذ تاسيسه وحتى يومنا هذا، وهما نزعة مقاومة الامبريالية ونزعة التواطئ معها، فهي تعكس نظرة وحيدة الجانب الى مسالة وحدة الضدين وتقلب العلاقة بين الوحدة والصراع في التناقض.

ان الماركسية اللينينية تقصد بالوحدة شيئين اثنين وهما: "اولا ان كل طرف من طرفي التناقض في عملية تطور شئ ما يستلزم وجود الطرف الآخر المتناقض معه كشرط مسبق لوجوده هو، وان الطرفين يتواجدان في كيان واحد. وثانيا ان كل طرف من الطرفين المتناقضين يتحول تبعا لعوامل معينة الى نقيضه. وهذا هو ما يقصد بالوحدة" (ماو. في التناقض). فالوحدة اذن ليست مجرد تعايش الطرفين المتناقضين وانما وبصفة خاصة تحول كل واحد منهما الى نقيضه في ظروف معينة. والسبب في تحول كل طرف الى نقيضه هو ان الطرفين ليسا في حالة توازن وانما هناك طرف رئيسي يحتل مركز السيطرة ويحدد طبيعة الشئ وهو في حالة صراع مع الطرف الثانوي. ونتيجة لهذا الصراع يتعاظم الطرف الثانوي ويرتفع فيحتل مركز السيطرة بينما يتضاءل الطرف القديم حتى يضمحل تدريجيا. و" عندما يطرأ تبدل على الطرف الرئيسي للتناقض الذي يمثل مركز السيطرة فان طبيعة الشئ تتبدل تبعا لذلك" (ماو. في التناقض).

هذا بالنسبة لوحدة الضدين، لكن الماركسية اللينينية تعتبر "ان اتحاد الضدين مشروط، مؤقت، عارض ونسبي واما صراع الضدين فهو مطلق تماما كما ان التطور والحركة مطلقان" (لينين من التناقض). ذلك "ان لجميع العمليات بداية ونهاية وكل عملية تتحول الى نقيضها. ان ثبات جميع العمليات نسبي، اما تغيرها الذي يظهر في تحول عملية الى عملية اخرى فهو مطلق" (ماو. في التناقض). ماذا يعني ببروز عملية جديدة؟ انه يعني ان الوحدة القديمة والاضداد التي تتركب منها تفسح المجال لوحدة جديدة واضدادها الجدد. وهكذا تلد عملية جديدة تختلف عن العملية القديمة. ان العملية الجديدة تحتوي على تناقضات جديدة وتبدأ تاريخ تطور تناقضاتها الخاصة.

ان اطروحة المعارضة حول ملازمة النزعتين المتناقضتين: نزعة مقاومة الامبريالية ونزعة التواطئ معها داخل الحزب الدستوري منذ ميلاده وحتى يومنا هذا لاتعكس مبادئ المادية الجدلية حول الوحدة والصراع في التناقض. ان مفهوم المعارضة لوحدة الضدين وحيد الجانب لا يرى الوحدة الا في تعايش الاضداد ولا يراها في تحول الضد الى نقيضه. ان وحدة البرجوازية والبروليتاريا لا تكمن في تعايشهما في النظام البرجوازي وانما ايضا وبصفة خاصة في تحول كل واحد منهما الى نقيضه اي احتلال البروليتاريا مركز السيطرة في النظام الاشتراكي.

ومن ناحية اخرى فان المعارضة لا تعتبر ان الوحدة نسبية ومؤقتة وان الصراع دائما ومطلقا بل تقلب العلاقة وتجعل من الصراع شيئا نسبيا ومؤقتا ومن الوحدة شيئا دائما ومطلقا. كأن نقول بان وحدة الاقطاع والبرجوازية دائمة ومطلقة ولا تنفع لتخلي المكان لوحدة جديدة بين البروليتاريا والبرجوازية لها هي بدورها بداية ونهاية.

ان هذه النظرة الميتافيزيقية للمعارضة تبرز بوضوح في قلبها للحقائق التاريخية للمجتمع التونسي. ان المادية التاريخية تثبت بان الحزب الدستوري قد تحول الى نقيضه سنة 1956/1955 حيث انقلب من قوة وطنية معادية للاستعمار ومتحالفة مع الشعب الى قوة متحالفة مع الامبريالية معادية للشعب ولقضية التحرر الوطني من الاستعمار الجديد. ان المادية التاريخية تثبت ان هذا التحول قد تم عبر صراع عنيف اي عبر انقسام الوحدة بين التيارات الوطنية والتيار المستسلم داخل الحزب الدستوري من ناحية وبين التيار المستسلم والشعب من ناحية اخرى، وانه منذ ذلك الحين بدأ الحزب الدستوري كظاهرة جديدة مختلفة تماما عن الظاهرة القديمة اي كنظام لتحالف كبار البرجوازية والبرجوازية الكمبرادورية والبيرجوازية البيروقراطية وكبار ملاكي الارض بداً حياة جديدة تحكمها تناقضات خاصة لا سبيل لتحديدها والتاثير عليها الا عن طريق التحليل الملموس للواقع الملموس من ناحية ووضعها في موقعها من التناقض الرئيسي من ناحية اخرى. ان انقلاب الحزب البلشفي في الاتحاد السوفياتي الى حزب تحريفي يجسد شكلا حيا على تحول ظاهرة الى ظاهرة اخرى بدأت حياة تحكمها تناقضاتها الخاصة. وكذلك الامر بالنسبة لما حدث لحزب الكوامينتونغ في الصين حيث تحول من صف الجبهة الوطنية الى صف الاعداء سنة 1927.

ان اطروحة المعارضة الخاصة بانقسام النظام الدستوري الى ضدين متناقضين حول مسالة الامبريالية يهدف الى - بل يصل الى - اعتبار ان التناقض الرئيسي في مجتمعنا لا يواجه الشعب بالنظام كممثل للطبقات الرجعية الحاكمة وكركيزة للهيمنة الامبريالية على بلادنا وانما "يواجه الشعب بما فيه التيارات الوطنية الواضحة داخل النظام من ناحية بالامبريالية والعناصر المتواطئة معها من ناحية اخرى".

ان هذا التحديد للتناقض الرئيسي ينكر الخاصية النوعية للمراحل في تحول الاشياء وعلاقاتها بمسالة تغير التناقض الرئيسي. "ان التناقض الاساسي في عملية تطور شئ ما وجوهر العملية التي يحددها هذا التناقض الاساسي لن يتلاشيا قبل اكتمال العملية لكن الوضع في كل مرحلة من مراحل عملية التطور للشئ كثيرا ما يختلف عن وضع مرحلة اخرى... فاذا لم يعر الناس انتباها لوجود مراحل مختلفة في عملية تطور شئ ما فانهم لن يستطيعوا معالجة تناقضاته كما يجب" (ماو. في التناقض).

"ونعلم... انه اذا كانت في اية عملية من العمليات تناقضات كثيرة فلا بد ان يكون بينها تناقض رئيسي يلعب الدور القيادي الحاسم اما بقية التناقضات فانها تحتل مركزا ثانويا تابعا وتبعا لذلك ينبغي لنا في دراسة اية عملية معقدة يوجد فيها تناقضان او اكثر ان نبذل قصارى جهودنا لكي نكشف التناقض الرئيسي فيها"

اقلب الصفحة

ضد الزمرة التحريفية المنشقة عن منظمتنا

و "مهما تكن الحال فمما لا يتطرق اليه ادنى شك ان ثمة تناقضا رئيسيا واحدا فقط يلعب الدور القيادي في كل مرحلة من مراحل عملية التطور" (ما و. في التناقض).

ان تحليل المعارضة القائم على اعتبار ان التناقض الرئيسي لم يتغير في بلادنا رغم انتقال عملية الثورة الديمقراطية الوطنية من مرحلة مقاومة الاستعمار الى مرحلة مقاومة الاستعمار الجديد هو انكار لقوانين المادية الجدلية ولا يرى الخاصية النوعية للمراحل التي تمر بها العملية الثورية وما يصحبها من تبدل على مستوى التناقض الرئيسي الذي يحكم بقية التناقضات في كل مرحلة من المراحل.

ومن وجهة نظر المادية التاريخية فان هذا التحليل يريد انكار ان التناقض الرئيسي قد تغير في بلادنا بحكم انتقالها من مرحلة الاستعمار الى مرحلة الاستعمار الجديد حيث اصبحت التناقضات الداخلية في المجتمع هي التي تحتل مركز الصدارة بخلاف الوضع في المرحلة السابقة حيث كانت تخضع جميعها الى التناقض الرئيسي مع الاستعمار الاجنبي. كما انه يريد انكار أن الطريقة الخاصة لحل التناقض الرئيسي الجديد هي طريقة الحرب الاهلية الثورية ضد النظام الدستوري اداة هيمنة تحالف الرجعية المحلية والامبريالية العالمية وخاصة منها الغربية، وهو ما يختلف نوعيا عن الحرب الوطنية الثورية التي خاضتها بلادنا لحل التناقض الرئيسي المباشر في المرحلة السابقة.

شكل من اشكال
التطورية المبتذلة
oooooooooooooooooo

ان نظرة المعارضة التحريفية لا ترى الاشياء المتناقضة في حركة دائمة يتحول بعضها الى نقيضه في ظروف معينة، بل تعتبر الضدين كيانين جامدين لا يتحول احدهما الى نقيضه. كما لا ترى التبدلات النوعية في عملية تطور الاشياء ولا تقر الا بالتبدلات الكمية. فلا طبيعة حزب الدستوري تغيرت، ولا تغير التناقض الرئيسي في المجتمع التونسي. وما المسألة الا "مسألة درجات في الجذرية والتخاذل" و"امكانيات جديدة" توفرت للنظام في مرحلة الاستعمار الجديد لمقاومة الامبريالية.

ان هذه النظرة تمثل شكلا خاصا من اشكال النظرة التطورية المبتذلة للعالم "ونحن نقصد بالنظرة الميتافيزيقية او نظرة التطور المبتذل الى العالم، النظر الى العالم بصورة منعزلة جامدة وحيدة الجانب. ان دعاة هذه النظرة يعتبرون ان جميع الاشياء في العالم، جميع اشكالها وفصائلها منعزلة بعضها عن بعض الى الابد، وثابتة لا تتبدل بصورة ازلية، وانه اذا كانت هناك تبدلات فانها لا تعني سوى ازدياد او نقصان في الكمية وتغير المكان، وان علة هذا الازدياد او النقصان وذلك التغير لا تقوم في باطن الاشياء نفسها بل تقوم خارجها اي بفعل قوة خارجية. ويرى الميتافيزيقيون ان الاشياء المختلفة في العالم وخصائصها قد بقيت على حالها منذ اللحظة التي وجدت فيها وليس كل تبدل لاحق سوى ازدياد او نقصان كمي. ويرون ان الشيء لا يمكن الا ان يتكرر ويتولد عنه نفس الشيء مرارا وتكرارا الى الابد. ولايستطيع مطلقا ان يتغير الى شيء مختلف."

"ان الطبقات الرجعية التي تحكم اليوم والتي حكمت بالماضي على حد سواء والميتافيزيقيا التي في خدمتها هي وحدها التي لا تنظر الى الافكار كاشياء حية مشروطة قابلة للتبدل يتحول بعضها الى نقيضه، بل تنظر اليها كأشياء ميتة جامدة وتنشر هذه النظرة المغلوطة في كل مكان وتظلل جماهير الشعب لتحقق هدفها في الابقاء على حكمها. وان واجب الشيوعيين هو فضح فكرة الرجعية والميتافيزيقيا المغلوطة هذه ونشر الديالكتيك الكامن في الاشياء والعمل على تعجيل تحول الاشياء حتى يحققوا اهداف الثورة." (ما و. في التناقض).

ان اعتراف المعارضة الشكلي بوحدة الضدين وخلطها بين عمومية التناقض وخاصيته ومفهومها الوحيد الجانب للوحدة وقلبها لعلاقة الوحدة والصراع في التناقض وانكارها للتبدلات النوعية هو في الجوهر شكلا من اشكال الميتافيزيقيا موطف في تخريب النضال الثوري والدعوة الى التوفيق بين متطلبات الثورة ومصالح الطبقات الحاكمة الرجعية محلية كانت ام اجنبية. وهو الجوهر الايديولوجي والسياسي للتحريفية.

العلاقة بين الممارسة والوعي

لقد رفع اليمينيون شعار التسلح بالمرتكز النظري "الممارسة تسبق الوعي باعتباره المرتكز الاساسي الذي من دون الاعتماد عليه لا نستطيع ان نقيم تاريخ منظمتنا وتطور خطها"، واعتبروا ان حركتي التصحيح سنة 1974 والقيادة حادت عن هذا المرتكز النظري وبالتالي ادت الى تصفية مكاسب المنظمة حيث نظرت الى خطها السابق بصفة "مطلقة" وادت الى قطع ماضي المنظمة عن حاضرها والى الانحراف اليساري في المواقف السياسية والى تحطيم القسم الكبير من قطاع الداخل وتقلص العمل الجماهيري في الهجرة والبلاد والى تشتيت الاطارات الخ...

لقد رفع اليمينيون شعار التعمق في نظرية المعرفة باعتبار ذلك مفتاح التقدم، ولكنهم في الواقع حرفوها اذ حصروها في مجرد "الممارسة تسبق الوعي" وكل ذلك يهدف اعطاء ثوب "علمي ماركسي لينيني" للنتائج التي يرمون الوصول اليها.

ان المرتكز النظري الوحيد الذي يجب الاعتماد عليه في عملية التقييم هو النظرية المادية الديالكتيكية حول المعرفة كاملة وشاملة، يقول ما و: "ان النظرية المادية الديالكتيكية عن المعرفة تضع الممارسة العملية في المقام الاول اذ تعتبر ان معرفة الانسان لا يمكن ان تنفصل اطلاقا عن الممارسة العملية". وفضلا عن كون الممارسة المقصودة هنا هي الممارسة بكل اشكالها والمباشرة منها وغير المباشرة على عكس ما يعتقده اليمينيون فان الوقوف عند حد الممارسة ودورها في خلق الوعي وانكار دور الوعي في توجيه الممارسة كما تفعل المعارضة التحريفية انما هو فصم ميكانيكي لطرفي علاقة جدلية وبالتالي فهو سقوط في المادية المبتذلة وانحراف عن المادية الديالكتيكية. ويقول ما و: "ان الدور الفعال للمعرفة لا يتجلى في القفزة الفعالة من المعرفة الحسية الى المعرفة العقلية فحسب، بل ينبغي ان يتجلى ايضا - وهذا اكثر اهمية - في القفزة من المعرفة العقلية الى الممارسة العملية الثورية، لتطبيقها في ممارسة الانتاج وفي ممارسة الصراع الطبقي والنضال الوطني الثوري وكذلك في ممارسة التجارب العلمية".

ان اليمينيين يعتبرون ان "خطنا برز من ممارستنا المباشرة" ناكرين دور النظرية والبحث في بلورته وتطويره وتصليبه باعتبارهما (النظرية والبحث) انعكاس للممارسة غير المباشرة الاوسع والاعمق. انهم يتظاهرون بتقييم ممارستنا لا لاستخدامها كمقياس للمعرفة صحة او عدم صحة خطنا او بعض جوانبه بل لتبرير تاخرنا بمستوى ممارساتنا المباشرة من ناحية وتبرير اغلاطنا من ناحية اخرى باسم "حدود نفس الممارسات" وتقديم هذه الاغلاط كاشياء "كانت صحيحة في النسبي" ناكرين طابعها اللاعلمي والمنافي للواقع الموضوعي منذ البداية (كخط الثورة الاشتراكية والعفوية).

وتحت شعار "تصحيح الاغلاط السياسية" على المستوى السياسي - التي "كانت ثانوية في الاول ثم اصبحت عائقا اساسيا امام تطور الواقع الموضوعي" - يعملون على تصفية جوهر خطنا الثوري الذي تؤكد صحته لا ممارستنا المباشرة وحسب بل كذلك ممارسة جماهير عمالنا وشعبنا التاريخية فضلا عن مطابقته للمبادئ الماركسية اللينينية.

انهم باسم "التقييم" يحاولون تمرير المفهوم التطوري المبتذل للحركة الثورية مؤلهين دور الممارسة العفوية للحفاظ على الاساليب الانتهازية التي طبعت تجربتنا وسببت نكساتنا المؤقتة. وباسم "تصحيح ما تجاوزه التاريخ والواقع الموضوعي" يحاولون مراجعة خطنا الثوري وبحصرهم لقانون تطور منظمتنا في "ممارستها المباشرة التي حددت وكانت قاعدة لبروز خطها وتطوره التدريجي" يضربون عرض الحائط بدور الصراع الخطي كانعكاس للصراع الطبقي والوطني في تثوير وتصليب خطنا، نافين كون هذا الخط لم يتطور بصورة ميكانيكية وعبر عملية تزايد كمي ولكن عبر هزات ومراحل اتسمت بالقطيعة مع الايديولوجيا الغريبة عن البروليتاريا. يقول ما و: "في المجتمع الطبقي يحمل كل نوع من انواع التفكير دون استثناء طابع طبقة معينة".

ان اليمينيين يرفعون شعار انعدام خط لمنظمتنا لتبرير الممارسة العمياء التي ان لم تخدم مصالح البروليتاريا تخدم في آخر تحليل مصالح الطبقات المعادية لهذه الطبقة. انهم

ضد الزمرة التحريفية المنشقة عن منظمتنا

ينكرون النظرة للعالم والمنطلق الطبقي البروليتاري الذي يجب ان يقود نضالنا وممارساتنا والذي ان لم نعمل على تطويره لا نستطيع المحافظة على مكاسبنا الايديولوجية والسياسية والتنظيمية.

الاطروحات السياسية للمعارضة التحريفية

يعتبر التيار التحريفي ان جوهر ازمتنا يكمن في "تعميق تاخرنا الذاتي الايديولوجي والسياسي على التطور السريع للظروف الموضوعية ويرجع هذا التعطل حسب رايه الى "الانحرافات الطفولية الايديولوجية والسياسية التي كانت ثانوية لكنها اصبحت اليوم عاطلا اساسيا في تقدم منظمتنا". وتتجسد هذه الانحرافات حسب زعمهم في النظرة السطحية والوحيدة الجانب التي قادت تحليلنا لتطور المجتمع التونسي وخاصة منه تحديدنا لموقع النظام في التناقض الرئيسي باعتباره الهدف الرئيسي للنضال الثوري في تونس. وتبرز هذه الانحرافات، حسب زعمهم، خاصة في:

- اعتبار ان الشق اليميني من البرجوازية الوطنية قد خان حركة التحرر الوطنية واقام حكما معاديا للثورة في خدمة الرجعية المحلية والامبريالية.

- اعتبارنا بان جوهر الامبريالية مازال قائما بعد اجهاض حركة التحرر الوطنية في نطاق استراتيجية الاستعمار الجديد، وان الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه بلادنا يبقى شكليا نظرا لعلاقات التبعية السياسية والاقتصادية التي تربط بلادنا بالامبريالية بحكم طبيعة النظام القائم فيها.

- تقييمنا للعشرين سنة الماضية الى ثلاثة مراحل رئيسية تبعا لتغيير علاقة القوة داخل الفئات الرجعية الحاكمة وفي علاقتها بصراع الدول الامبريالية للهيمنة على بلادنا.

وهكذا فان التيار التحريفي يرى ان جوهر "انحرافاتنا اليسارية" يكمن في مواقفنا الثورية تجاه اعداء الطبقة الشغيلة والشعب في بلادنا، وتبعا لهذا التحديد فهو يرى ان ازمتنا ستستمر وتتعمق وسوف نبقى في عزلة عن الجماهير وعرضة للقمع ولن نقدر على فرز الاصدقاء والاعداء داخل النظام مادمنا متشبثين بهذه "الانحرافات اليسارية المتطرفة" حسب زعمهم.

وكبديل عن هذه "الانحرافات" فهم يقترحون برنامجا سياسيا يقوم على اعتبار:

- "ان الجناح اليميني من البرجوازية الوطنية لم يخن الثورة الديمقراطية الوطنية سنة 1955 وان الانقسام الذي حدث في تلك الفترة داخل البرجوازية الوطنية لم يكن الا انقساما كميا بين جناحين تفاوتا في درجات التخاذل والجذرية في تلك الفترة.

- ان قيام النظام الدستوري منذ 30 سنة قد دعم موضوعيا موقع البرجوازية الوطنية وطور في حدود الاقتصاد الوطني والثقافة الوطنية والسيادة الوطنية على حساب الامبريالية وذلك بالرغم من ان بلادنا مازالت في اطار تبعية للامبريالية.

- ان الحزب الدستوري ونظامه ينقسم الى تيارات وطنية واضحة واخرى تتواطئ مع الامبريالية ونزعة الهيمنة."

ان هذا البديل يراجع التحليل الماركسي اللينيني لمرحلة الاستعمار الجديد، اذ يبرز جانب تقهقر مواقع الامبريالية امام نضال الشعوب في العالم ليطمس الجوهر الرجعي للاستعمار الجديد الذي يرمي الى المحافظة على الهيمنة وتعزيزها من ناحية، واجهاض النضال التحرري الثوري للجماهير من ناحية اخرى. عن طريق تقسيم الجبهة الوطنية المعادية للامبريالية وبالاعتماد على الطبقات الرجعية الماسكة بجهاز الدولة في معظم البلدان التي نالت استقلالها الشكلي.

ان هذا البديل يتخلى عن التحليل الطبقي الماركسي اللينيني للدولة في المستعمرات الجديدة، ومن بينها بلادنا، اذ يعتبر ان الشكل المحلي للدولة ايجابي في حد ذاته "كاداة تمكن من تعميق النضال ضد الامبريالية".

وهو يعتبر ان القمع الذي تسلطه الطبقات الرجعية الحاكمة عن طريق الدولة على نضال الجماهير الديمقراطي والوطني لا يشكل الجانب يعبر عن ارادة البرجوازية الوطنية في المحافظة على قيادتها لعملية الثورة الوطنية والديمقراطية.

وتبعا لهذا التحليل فان البديل التحريفي يتخلى عن شعارنا الاستراتيجي في تحطيم جهاز الدولة كاداة ديكتاتورية الطبقات الرجعية العميلة للامبريالية باعتباره شعارا "يساريا" ويرفع محله شعار "افتكاك القيادة من يد البرجوازية الحاكمة" عن طريق "توحيد كل ما يمكن توحيده" منها "وعزل العناصر المتواطئة مع الامبريالية". وهكذا فان هذا البديل يلتقي تماما في جوهره مع اطروحة التحريفية الخروتشيفية حول "الانتقال السلمي" وتحليل محمد حرمل وحزبه التحريفي التونسي حول عملية "افتكاك البروليتاريا لقيادة الثورة في تونس".

ان تحريفهم للمفهوم الماركسي اللينيني للدولة ومراجعتهم لموقفنا الثوري من الدولة التونسية يشكل قاعدة السياسات الاصلاحية لتحريفيينا الجدد، التي قوامها التعامل الطبقي وهدفها التوفيق بين التطلعات الثورية للطبقة العاملة وجماهير الشعب وبين المصالح الرجعية للطبقات الحاكمة عميلة الامبريالية.

واما على المستوى الدولي، وتحت شعار تطبيق "نظرية العوالم الثلاثة" فان هذا البديل يدعو الى تقديم التنازلات للامبريالية الاوروبية بدعوى "اولوية النضال ضد القوتين الاعظم" وخاصة الاتحاد السوفياتي "كخطر رئيسي على بلادنا" بحكم "قلبه لعلاقة القوة استراتيجيا وفي منطقة البحر الابيض المتوسط والمغرب العربي لفائدته". انهم يستغلون ضرورة التصدي لخطر الاشتراكية الامبريالية السوفياتية لتغطية التنازلات المبدئية الواسعة التي يقدمونها للطبقات الحاكمة حليفة الامبريالية الغربية المهيمنة على بلادنا وهو ما يشكل جوهر سياستهم القائمة على التعامل الطبقي والاستسلام الوطني.

ان هذه المراجعة الاستراتيجية لخطنا العام من طرف التيار التحريفي تنتهي باصحابه في الميدان التكتيكي الى سياسات ذيلية تجاه النظام القائم وقد تجسدت خاصة في:

- موقفهم الداعي الى التكاتف مع النظام في ما سمي "بقضية الزيت". (في خريف 1975).

- موقفهم من زيارة جيسكار ديستان الى تونس التي راوا فيها "جانبا ايجابيا يدعم النضال العالمي ضد الهيمنة".

- موقفهم من القمع ومطالبتهم النظام ان ياخذ بعين الاعتبار "نضالاتهم" المعادية للامبريالية والهيمنة.

- موقفهم من مقترحات مزالي حول حل ازمة الحركة الطلابية وسياسة التعليم والداعي الى اعتبارها تعكس التناقضات بين "الجناح الوطني والديمقراطي والجناح المتواطئ مع الامبريالية داخل النظام".

ان هذا التيار التحريفي يعبر عن ايديولوجية العدو في صفوف الحركة الثورية. اي ايديولوجية الرجعية المحلية والامبريالية الغربية، وهو يخون قضية النضال ضد الامبريالية والامبريالية الاشتراكية وقضية الثورة الاشتراكية.

ان القاعدة الطبقية لتسرب هذا التيار هي هيمنة العنصر البرجوازي الصغير المثقف على التركيبة الطبقية لمنظمتنا.

ان هذا التيار التحريفي هو جزء لا يتجزأ من تيار عالمي برز بحكم احتداد التناقضات الجوهرية لعصرنا وخاصة منها التناقضات بين قوى الاشتراكية والتحرر الوطني من ناحية ومعسكر الامبريالية والاشتراكية الامبريالية والرجعية من ناحية اخرى.

لقد استغل هذا التيار ازمة اليسارية وتاخرنا النظري والسياسي ليفتك مواقع هامة داخل منظمتنا في الهجرة، وقد تسرب عن طريق العناصر المتخاذلة والمرتبكة امام قمع العدو.

ان الصراع ضد هذا التيار هو صراع مصيري بين الماركسية اللينينية والتحريفية، بين الطريق البرجوازي نحو الاستسلام والطريق البروليتاري نحو الثورة. ويجب مقاومته الايديولوجية والسياسية بلا هوادة وتطهير صفوفنا منه تنظيميا وتسليح الحركة الشعبية ضد تسربه.

يتبع

في العدد القادم

الممارسات الانقلابية والانشقاقية للمعارضة التحريفية

في التكتيك النقابي

بقية (ص 5)

ان هذه الحقائق تبدو اليوم من المسلمات البديهية التي لا يختلف حولها اثنان . لكن الدور القيادي الذي لعبته القيادة العاشورية في تلك الحركة قد أدخل الكثير من الغموض في الافكار، وذهب البعض الى اعتبار ان التناقضات في صلب السلطة هي التي لعبت الدور الرئيسي والمحدد في مجرى الاحداث.

وللتأكد من خطإ هذه الافكار يمكننا ان نقارن الكيفية المختلفة التي واجه بها النظام ازمة الاتحاد العام التونسي للشغل عام 65 وازمة عام 1977. فقد نشب خلاف داخل السلطة في سنوات 63 65 حول النهج الذي يجب اتباعه في تنمية راسمالية محلية مرتبطة بالامبريالية، وواجه هذا الصراع ممثلي برجوازية الدولة البيروقراطية وعلى راسهم أحمد بن صالح بممثلي كبار البرجوازيين الخواص وكبار ملاكي الاراضي ومن بينهم الحبيب عاشور وأحمد التليلي اللذان كانا في قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل. ولقد حاول الحبيب عاشور — وهو الامين العام للاتحاد في ذلك الوقت — استنفار القاعدة العمالية ضد السياسة البنصالحية مطالبا بالزيادة في اجور العمال لتعويض النقص الحاصل في قدرتهم الشرائية نتيجة التخفيض في قيمة الدينار في سبتمبر 1964، لكنه لم يجد اي صدى عند العمال لان الحبيب عاشور وأحمد التليلي قد عملا منذ سنة 1956 على افراغ الاتحاد العام التونسي للشغل من كل حياة نقابية وعلى تحويله الى مجرد أداة بيروقراطية في خدمة الحزب الحاكم ودولته وسياستها الاستغلالية. وماكان من النظام الا أن لفق للحبيب عاشور قضية عدلية بمناسبة حريق باخرة لنقل السواح بين قرقنة وصفاقس وأودعه السجن وعقد مؤتمرا خارقا للعادة للاتحاد العام التونسي للشغل في ظرف شهر (المؤتمر العاشر المنعقد بتاريخ 31 جويلية 1965) انبثقت عنه قيادة طيّعة، وفشل أحمد التليلي في استنفار "السيزل" التي اعتبرت المسالة قضية داخلية للمنظمة التونسية، ثم اطلق سراح الحبيب عاشور يوما واحدا بعد انتهاء اشغال المؤتمر.

ان اختلاف الوسائل المستعملة لحل التناقض بين قيادة الاتحاد وادارة الحزب الدستوري في 1965 و 1977 يدل على ان عاملا جديدا استقلا عن ارادة الرجعية قد برز ألا وهو تعاظم حركة عمالية أخذت تشق طريقها عبر تناقضات السلطة لتعيد الى الاتحاد العام التونسي للشغل دوره التاريخي كمركز لتنظيم المقاومة ضد راس المال وكعمود فقري للحركة الشعبية الديمقراطية والوطنية.

ان اختلاف الوسائل المستعملة لمواجهة هاتين الازمتين يدل على ان هدف النظام من جريمته التاريخية لم يكن فحسب حل تناقضاته الداخلية وانما وصفة رئيسية اعادة الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعية بالحديد والنار وعلى جثث شهداء الطبقة العاملة. وتبعا لذلك فان النتيجة الرئيسية للهجمة الفاشية لم تكن تعويض قيادة رجعية بقيادة رجعية أخرى لا تبدل شيئا من جوهر الاوضاع بل كانت تصفية للمكاسب العمالية في ميدان الحريات النقابية، لها ابعد الاثر على وضعية الطبقة العاملة وقدرتها الكفاحية.

ان هذا التقييم لواقع التناقضات التي حكمت مجرى الاحداث وتضافرت في خلق الوضعية الراهنة يسمح لنا بان نفهم ان الوضع الراهن مازال يتسم بتشابك نفس التناقضات في ظل علاقة قوى جديدة ميزتها الاساسية انتصار الفاشية وهزيمة الطبقة العاملة وحركتها النقابية فالصراع الدائر اليوم مازال يواجه نفس القوى: معسكر الطبقة العاملة وكافة الشغيلة من ناحية بالزمرة الفاشية التي عززت مواقعها في السلطة من ناحية اخرى. كما ان التناقض بين الطبقة العاملة والقيادة النقابية المنبثقة عن المؤتمر الرابع عشر مازال يحتل مركزا ثانويا نظرا لاحتداد التناقضات داخل الطبقة الحاكمة ووقوف هذه القيادة الى جانب القوى العمالية المعادية للفاشية في الوقت الراهن.

ان استمرار الصراع بين قوى الفاشية وبين القوى المعادية للفاشية كظاهرة رئيسية تميز الوضع الراهن يطرح مهمة التصدي الموحد للهجمة الفاشية كمهمة مركزية لكافة الحركة العمالية والنقابية، ان هذه المهمة المركزية تعني العمل على عزل القيادة الصورية المنصبة على راس الاتحاد العام التونسي للشغل كهدف للنضال النقابي الراهن. لكن اذا كانت الحركة النقابية تتفق اليوم بأسرها على تعيين هدف نضالها، فان الخلاف داخلها على اشده حول كيفية تحقيق ذلك الهدف

اطار الجبهة: المقاطعة ام الافتكاك

الجبهة هي عملية توحيد وتجميع القوى النقابية من أجل انجاز المهام المشتركة، وككل تجمع فان هذه الجبهة تحتاج الى اطار محدد وهو ما يقودنا مباشرة الى المسالة التي مافتئت تشغل بال الحركة النقابية مسالة الموقف من الهياكل القانونية المغتصبة للاتحاد العام التونسي للشغل، هل يجب مقاطعتها مقاطعة كلية، ام يجب اعادة افتكاكها؟

لقد طورت منظمتنا مبدأ اعادة افتكاك الهياكل المغتصبة وهذا في النضال ضد الشعار اليساري المتطرف الذي برز في صفوفنا والداعي الى تحطيم الاتحاد العام التونسي للشغل وبناء النقابة الحمراء الموازية وكذلك في النضال ضد شعار الانسلاخ من الهياكل القانونية للاتحاد كرد فعل على اغتصابها من طرف العناصر الفاشية بياذق النظام. وليس في نيتنا هنا العودة الى توضيح مبدأ افتكاك النقابات الرجعية او حتى الفاشية منها، هذا المبدأ الذي يعد من المسلّمات البديهية للشيوعيين الماركسيين اللينينيين والذي يستخلص من حاجتين أساسيتين: حاجة ان تكون حيثما توجد الجماهير، وحاجة اعطاء العمل الشرعي أهميته بالنسبة للمنظمات الجماهيرية وخاصة منها الجمعيات المهنية. ان مايهمنا هنا هو التقييم النقدي للانحراف الشرعوي اليميني الذي ظهر في التطبيق الدغمائي الجامد لهذا المبدأ، باعتباره جوهر الدغمائية هي النزعة الى تطبيق معادلات جاهزة على اوضاع مختلفة تمام الاختلاف بينما يستدعي حلها وتغييرها أقصى الدقة في التحليل المادي للوقائع والاحداث التي تتكون منها.

لقد طرحت مسالة مقاطعة الهياكل المغتصبة ام اعادة افتكاكها كطرفي نقيض ينفي أحدهما الاخر، واليوم وبعد سنة من الصراع فاننا نعتقد بان حل هذه المسالة يتوقف على النظر بصفة واقعية الى خريطة الوضع النقابي المتولد عن جانفي 78. واذا سلمنا بان الحالة الواقعية للحركة الجماهيرية هي المنطلق لكل تكتيك صائب فان المسالة الحاسمة في هذا الموضوع تكمن في الاجابة على السؤال التالي: أين توجد الجماهير اليوم وما العمل من اجل تعبئتها في حركة عمالية موحدة ضد الفاشية؟

واجابة على هذا السؤال لايمكننا الا ان نقر بان واقع الحركة الجماهيرية يتسم بتفاوت او بتطور لامتكافئ من حيث درجة التعبئة والنضال المعادي للفاشية فالاكثرية الساحقة للقطاعات العمالية قد اجبرت على القبول بالامر الواقع بسبب مستوى الوعي الطبقي المتدني وحالة عدم التنظيم الكامل التي توجد عليها الطبقة العاملة، فبعد ردة فعل اولية اخذت شكل مقاطعة الاجتماعات التي نظمتها الزمرة المنصبة على راس الاتحاد غداة المجزرة الرهيبة عاد العمال بالآلاف للهياكل المغتصبة ليحاولوا فرض حقوقهم داخلها. فقليلة هي القطاعات التي تمكنت من تعبئة قواها وفرض احترام حقها النقابي والاعتراف بممثليها الشرعيين المنتخبين ديموقراطيا قبل 26 جانفي كما فعل ذلك عمال معمل كوكاكولا بصفاقس أو عمال معمل النسيج ببير القصعة. وقليلة جدا ايضا هي تلك القطاعات العمالية التي ماتزال تقاطع الهياكل القانونية المغتصبة كما هو الحال في نقابة عمال السكك الحديدية البالغ الاهمية. ويكون من الخطإ الفادح الاعتقاد بان اضطرار عشرات الآلاف من العمال الى العودة الى هياكل الاتحاد هي من باب الاستسلام للفاشية او من قبيل طي الصفحة على مجزرة جانفي 78. ان الشعارات التي رفعها عمال المناجم بقفصة خلال تحركاتهم في شهر نوفمبر لتؤكد بان العمال لم ينسوا شيئا من الاحداث وان عودتهم الى اطر الاتحاد لم تكن لتكريس الانقلاب وانما للتصدي له في ظروف انعدام اي شكل من اشكال التنظيم المستقل. ان افتقاد الحركة العمالية المعادية للفاشية الى قيادة ثورية وتنظيم مستقل قد جعل اغلب الهياكل الشرعية تندثر تحت ضغط الارهاب واجراءات القمع المختلفة واضطرت الجماهير تبعا لذلك للعودة للهياكل القانونية للاتحاد العام التونسي للشغل قصد الدفاع عن اوكد مصالحها، وفي هذه الحال فان رفض العمل في الاطر التي تتواجد فيها الجماهير من اجل تنظيمها ضد هجمة راس المال والفاشية لهو بمثابة الاستقالة والتفصي من المسؤولية وليس على الاطلاق مقاومة للفاشية.

اما الادعاء بانه من المستحيل اعادة افتكاك هذه الهياكل فهو بمثابة ادارة الظهر للواقع الذي يقيم الدليل بان العديد من النقابات الاساسية قد اعيد افتكاكها في الجهات المختلفة (قابس — سوسة جندوبة..) وفي مختلف القطاعات.

والى جانب هذا الاتجاه السائد نجد قطاعات نقابية صامدة مثل نقابات الاساتذة للتعليم الثانوي والتقني والعالي وجامعة البنوك.. الخ. وفي هذه القطاعات المهنية حيث يهيمن العنصر المثقف فان مستوى الوعي السياسي المرتفع نسبيا وتواجد قوى اليسار النقابي قد ساعد القاعدة النقابية على مواصلة مقاطعة القيادة الصورية والتاكيد بالطرق المتفاوتة الجذرية على تعلقها بممثليها وهياكلها الشرعية المنتخبة ديموقراطيا قبل الانقلاب الدامي في جانفي 1978.

الا ان بعض الرفاق قد اعتقدوا — انطلاقا من مفهوم دغمائي مجرد لشعار افتكاك الهياكل المغتصبة — انه بامكانهم اهمال هذا المستوى الادنى من التعبئة المعادية للفاشية، وبدعوى وضعية التعطل والشلل التي عليها العمل النقابي في هذه القطاعات رأوا أنه من الصحيح المشاركة في الانتخابات القاعدية التي نظمتها القيادة الصورية. وقد كان لبعض الانتصارات الجزئية التي احرزوها هنا وهناك ان دعمت اعتقادهم

☚

في التكتيك النقابي

هذا ،غير ان الطابع الصوري تماما للمؤتمر القومي لنقابات التعليم الذي نظمته زمرة التيجاني عبيد قد أجبر ممثلي النقابات الاساسية المفتكة على الانسحاب من قاعة اجتماع هذا المؤتمر ومقاطعة اعماله، ومنذ ذلك الوقت وسياسة التطبيق الآلي لشعار الافتكاك في مأزق .

غير ان الفشل الذي تردت اليه هذه النزعة لم يقنع اصحابها بضرورة التخلي عنها وبقيت تتغذى بنقائص عمل الهياكل الشرعية والذي كان من نتائجها الواضحة تفكك التعبئة القاعدية الشيء الذي دفع بالعديد من النقابيين الى الاعتقاد بان العمل الشرعي وحده قادر على اخراج هذه القطاعات من ازمتها مثلما ذهب الى ذلك المكتب الجهوي لنقابة التعليم بنابل ومكتب النقابة الاساسية ببنك الجنوب. . .

وبدون ان نهمل اهمية العمل الشرعي في حالات الجزر، فان التمسك به دون سواه من اشكال النضال يتحول الى شرعوية مضرة بالعمل ويمكن ان يحول دون تحقيق اهدافنا في تعبئة الجماهير وعزل الفاشية. فمن الواضح انه اذا كانت القاعدة في قطاعات البنوك والاساتذة مثلا غير مستعدة لاعمال واسعة النطاق فهي ترفض في نفس الوقت الانحناء امام الفاشية وتتمسك بهياكلها النقابية الشرعية. ان التعبئة الجماهيرية المعادية للفاشية في مثل هذه الحالات تمر عبر التمسك بالهياكل الشرعية الممثلة والصامدة وتدعيم وحدتها الكفاحية قبل الطرق اللاشرعية وبدون ان ينفي ذلك احتمال العودة الى استغلال امكانيات العمل الشرعي عند الاقتضاء، اي عندما تتردى الاوضاع الى حد تصبح فيه الطرق الشرعية ضرورية للمحافظة على علاقة نضالية دنيا بالقاعدة.

ويمكننا ان نستخلص مما سبق ان واقع التطور المتفاوت والغير متكافئ للمقاومة المعادية للفاشية داخل الحركة النقابية يفرض على الثوريين توخي التكتيك المزدوج في إعادة افتكاك الهياكل المغتصبة حيث اندثرت الهياكل الشرعية وانتهت الجماهير الى الالتحاق بدور الاتحاد من ناحية، والدفاع عن الهياكل الصامدة في صورة وجودها حيث تواصل الجماهير التمسك بها من ناحية اخرى. وهكذا يعمل الثوريون في كل الحالات على توفير شرطين اساسيين للعمل النقابي الراهن: تمثيل القاعدة ومقاومة الفاشية .

لكن الهياكل الصامدة او المفتكة تحتاج الى تنسيق وطني قائم على احترام مبدأ الديموقراطية النقابية في العلاقات بينها وموجه ضد العدو الرئيسي للحركة النقابية: القيادة الفاشية المنصبة في المؤتمر الخامس عشر الصوري . ونحن نرى ان الهيئة الادارية المنبثقة عن المؤتمر الرابع عشر للاتحاد العام التونسي للشغل يمكن ان تقدم الاطار الملائم لتنسيق هذه النضالات فلنتوقف قليلا عند هذه المسالة لما تتطلبه من توضيحات ضرورية .

مسالة القيادة في الجبهة

ان مسالة القيادة تحتل اهمية مركزية من الناحية الموضوعية، فاذا قلنا ان مهمتنا المركزية الراهنة هي عزل واسقاط القيادة المنصبة على راس الاتحاد العام التونسي للشغل فان البديل الذي نقترحه يشكل الوجه الثاني الذي لا ينفصم لهذه المهمة.

ولقد اعتقد عدد من الرفاق في فترة سابقة بانه من واجبهم مواجهة المطالبة العامة "بعودة القيادة الشرعية الى سالف مسؤولياتها النقابية" بشعار المطالبة "بمؤتمر خارق للعادة ديموقراطي وممثل للاتحاد العام التونسي للشغل" . ودون الوقوف على النوايا التي حركت هؤلاء الرفاق في تحديد هذا الشعار لا يسعنا اليوم الا ان نلاحظ بانهم اقترفوا مع ذلك عددا من الاخطاء التكتيكية الفادحة و من اهمها :

1) عدم التمسك بالنتائج الحتمية لما اقروا به من وقوع قطاعات واسعة من الطبقة العاملة تحت تاثير القيادة المنبثقة عن المؤتمر 14، فلم يستخلصوا من هذا الواقع سوى نتيجة واحدة وهي مقاومة الديماغوجيا الاجتماعية والسياسية لتلك القيادة متناسين ان الدعاية الثورية ضد الديماغوجيا لا تكفي وحدها لضرب تاثير العاشوريين على الطبقة العاملة وانه يجب من اجل ذلك توخي تكتيك يمكن الطبقة العاملة من الانتقال الى المواقف الصحيحة بالاعتماد اساسا على تجربتها الخاصة

2) التمسك بشعار المؤتمر الخارق للعادة رغم الاقرار باستحالة تطبيقه في الظرف الراهن مبررين هذا التمسك بانه يمكن الطليعة الثورية من الارتباط بالعناصر المتقدمة، وكانه بالامكان الارتباط بالعناصر المتقدمة على قاعدة الافكار المجردة وعن غير طريق الارتباط بحركة الجماهير وهو ما يكشف عن مفهوم نخبوي للطليعة.

3) الاعتقاد بان هذا الشعار سوف يمكن الثوريين من مقاومة التيجاني عبيد بدون التذيل للحبيب عاشور. وهذا الاعتقاد ناجم عن راي خاطئ مفاده انه لا يجوز تاييد رجعي ضد رجعي آخر بدون التغويت في استقلالية الثوريين وهو ينتهي من الناحية العملية الى تكريس واحدة من نتائج الانقلاب الفاشي وهي خلع القيادة النقابية بدون استشارة القاعدة وضد ارادتها وكان مسالة الحبيب عاشور قد وقع حلها بمجرد ازاحته من القيادة بالطرق الفاشية الشيء الذي عزز في الواقع نفوذه لدى القاعدة العمالية و النقابية.

ورفعا لكل التباس فاننا نود ان نؤكد في سياق هذا التقييم النقدي باننا نشاطر كحقيقة علمية الراي القائل بان القيادة العاشورية للاتحاد العام التونسي للشغل هي جزء لا يتجزأ من الطبقات الرجعية الحاكمة وانها مرتبطة عضويا بالاوساط الامبريالية الغربية وخاصة منها الامريكية والالمانية عن طريق "السيزل" .

نعم ان هذه القيادة ومهما كان موقفها التكتيكي الراهن لا تمثل الاصلاحية البورجوازية الصغيرة الخاصة بالاستقراطية العمالية بل تمثل البيروقراطية النقابية الخادمة لمصالح الطبقات الحاكمة داخل الحركة العمالية والتي دافعت تاريخيا عن سياسات النظام الحاكم ضد ارادة ومصلحة الطبقة العاملة.

وفي الصراع الدائر بين العمل وراس المال كما في الصراع الذي يواجه الشعب بالامبريالية وعملائها فان القيادة السابقة تقف في الجانب الاخر من خط التباين: انها استراتيجيا من جانب اعدائنا. اننا لن نكل من اعادة هذه الحقائق الى الاذهان ولا نخال انا نلقن درسا الى احد اذا قلنا بان الاحداث ستتكفل بتذكيرها بصفة موجعة لمن يتظاهر اليوم بنسيانها .

بعد هذا التاكيد يمكننا ان نجزم بان هذه الحقائق الاستراتيجية لا تكفي وحدها تكتيكي ثوري .

من الناحية التكتيكية هناك مسالة الجميع وهي امكانية التحالف مع القيادة ا كطرف نقابي من اجل عزل واسقاط ع المشترك: القيادة الفاشية المنصبة، اي يتفق على ان الخلاف الدائر اليوم فيما الرجعيين يتيح لنا امكانية التحال رجعي ضد طرف رجعي آخر من اجل الحريات النقابية والسياسية ضد الفاشي

لكن مسالة التحالف هذه لا يمكن مسالة الصراع حول القيادة والتي طرحها السافر للنظام في الشؤون الداخلية للا التونسي للشغل. ويواجه هذا الصراع ط لهما: القيادة الفاشية المنصبة بقوة ال والرشاشات والقيادة المخلوعة بالعنف قوتها من تاييد القاعدة لها .

واذا سلمنا بالمبدا الاساسي والذ المهم في السياسة التكتيكية ليست هي قنا الثورية وانما الامكانية التي تعطي للجما للانتقال تدريجيا وعبر تجربتها الخا وعيها الحقيقي الى المواقف الثوري ان نستمر في عدم الاعتراف بالقيا كقيادة وحيدة بدون ان نتعسف الجماهير ونحاول فرض آرائنا الخاصة ع لن يؤدي بنا الا الى المزيد من الانع

وهكذا فان الخلاف الجاري اليوم ح داخل الاتحاد العام التونسي للشغل لا فرصة الاستفادة منه لعزل عدونا ال الراهن بل ان الدعم الذي تضحه ال للقيادة العاشورية يجعل من مسا مسالة الزامية اجبارية من الناحية التك

ذلك ان مسالة القيادة في الجبه ارادية ذاتية اعتباطية وانما مسالة علاقة القوى دون سواها . ولقد اك اللينينية على الموقف الذي لخصه جورج في التقرير الذي قدمه للمؤتمر الس الشيوعية كما يلي: "نابى الانعزالية لا تريد ولا تستطيع ان تفهم ان قياد من قبل الحزب الشيوعي لا تا ذاتها وانما ينبغي احراز قيا الشيوعي في معارك الطبقة العامل لنا الى التشدق بدور الشيوعيين ال ان نستحق بعملنا الجماهيري اليوم الصائبة وان نكسب ثقة الجماهير العما الى ذلك الا اذا حسبنا في سياساتنا حسابا جديا للمستوى الفعلي لوعي الطبقي ولدرجة ثوريتهم وتقييمنا للو بروية وامعان لا على اساس اهوائنا ما هو حاصل فعلا وعلينا ان نساير خط وبانا عملية انتقال الجماهير الواسع الشيوعية. ولا ينبغي لنا اطلاقا ان ن لينين الذي حذرنا باقصى الحزم يق القول هو ان لا نتوهم ان الذي نحسه هو الطبقة وتحسه الجماهير بالذات" .

هذا هو واقع علاقة القوى الراهنة النقابية التونسية وانه لمن الواقعية ا

في التكتيك النقابي

ليس من الثورية الاستكانة، فليس محكوما على الطليعة ان تجرنفسها وراء الطبقة العاملة بدعوى احترام مستوى وعيها.

بل يجب على الثوريين ان يتمسكوا باستقلاليتهم خارج الجبهة وان يواصلوا نشر مبادئهم الاشتراكية وان يسلطوا في دعاياتهم وتحريضهم ضد الماديـة الجدليـة على كل مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية وعليهم ايضا ان يتمسكوا بحرية تصرفهم داخل الجبهة فيقيموا علاقاتهم مع باقي الاطراف المتحالفة معهم على اساس الوحدة والصراع: الوحدة حول البرنامج الادنى المشترك للاصلاحات العاجلة والتي تلتقي ان جزئيا او كليا مع مطالب الاصلاحيين والصراع حول الاهداف والآفاق الطبقية المتضادة التي يحاول كل طرف ادراج البرنامج المشترك في نطاقها والتي تتمحور حول الاختيار بين طريق الاصلاحات والتوفيق بين مصالح العمال ومستغليهم او طريق الثورة الاجتماعية على المستغلين والمضطهدين. ذلك ان الفرق الحقيقي بين التكتيك الثوري والتكتيك الاصلاحي لا يكمن في مضمون الاتفاقات والاصلاحات وانما في الاستعمال المختلف لتلك الاتفاقات والاصلاحات "فالثوري يقبل الاصلاح ليستعمله... من اجل التهيئة الثورية للجماهير لقلب البورجوازية... اما الاصلاحي فهو على العكس من ذلك يقبل الاصلاحات ليجهض تهيئة الجماهير للثورة وللاستكانة في ظل الاصلاح الممنوح".

والى جانب الاهداف المختلفة التي تميز التكتيك الثوري عن التكتيك الاصلاحي فانه على الثوريين ان يواجهوا عدم استقرار الاصلاحية في الجبهة بروح الانسجام وبالعمل الدؤوب على اذكاء اليقظة الطبقية تجاه ميل الاصلاحية لخيانة البرنامج المشترك وان الشائعات التي راجت هذه الصائفة والتي اكدها عبد العزيز بوراوي في تصريحه لجريدة "الرأي" حول المفاوضات السرية بين القيادة العاشوريـة للاتحاد والنظام قصد التوصل الى حل وسط على ظهر العمال والحركة النقابية ليس الا مثالا على استعداد البورجوازية للخيانة ذلك انها مدفوعة بمصالحها الطبقية الانانية الضيقة واكثر ما تخشاه هو حركة جماهيرية قوية منظمة وموحدة. ان النضال ضد عدم استقرار الاصلاحية لا يجب ان ينقلب الى شطط ومزايدات كلامية غير مسؤولة لكثيرا ما يتقمص بها اليساريون لاحباط الجبهة من مواقع خلفية وقد وصف جورج دي ميتروف هذه النزعة في تقريره المذكور قائلا: "كان كثير من الشيوعيين يخشون قبلا، أنهم سيقترفون عملا انتهازيا اذا لم يحاربوا كل مطلب جزئي من مطالب الاشتراكيين الديموقراطيين بمطالبهم الخاصة التي تزيده من حيث الجذرية اضعافا. وقد كان ذلك موقفا ساذجا. فاذا ما قدّم الاشتراكيون الديموقراطيون، على سبيل المثال، مطلبا بحل المنظمات الفاشية فلا داعي الى ان نضيف "والغاء البوليس الحكومي" (لان هذا الطلب يصح في مقام آخر) وعلينا ان نقول للاشتراكيين الديموقراطيين: أننا على استعداد لقبول مطلب حزبكم كمطلب من مطالب الجبهة البروليتارية الموحدة وللنضال من اجل تحقيقه حتى النهاية فهلموا نسير سوية".

ويمكننا ان نستخلص من كل ما سبق انه ليس بامكان الثوريين فقط بل ومن واجبهم ايضا منح تاييد مشروط للقيادة العاشورية باعتبارها القيادة الوحيدة للاتحاد العام التونسي للشغل ما دامت تقف موقف المعارضة للانقلاب الفاشي والمساندة للبرنامج المطلبي العاجل للطبقة العاملة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وعلى هذا الاساس وضمن هذه الشروط فان الهيئة الادارية المنبثقة عن المؤتمر الرابع عشر للاتحاد العام التونسي للشغل يمكنها ويجب ان تكون اطار التنسيق لاعمال الجبهة النقابية الموحدة المعادية للفاشية على اساس احترام مبادئ التمثيلية والديموقراطية النقابية وما دامت تقف موقفا ايجابيا نشيطا من النضالات العمالية.

ونحن نعلم بان الوحدة لن تتحقق بمجرد إلقاء النداء وعن غير طريق النضال، فعلى النقابيين الثوريين ان يستعدّوا للخوض النضالات اللازمة وخاصة تلك التي تهدف الى فرض الاعتراف بالهياكل المعادة الافتكاك وقبولها ضمن الاطر الشرعية للاتحاد العام التونسي للشغل.

الخلاصة

ان شعار الجبهة ليس شعارا جديدا بل ان هناك من سبقنا في طرح هذه المهمة وان كان ذلك في صيغ واشكال مختلفة خاصة بنهجهم الايديولوجي، لكنهم عجزوا عن تحويل شعاراتهم الى واقع وبقيت كتاباتهم حبرا على ورق بسبب افتقادها الى القوة الايديولوجية الضرورية لتحويل الجبهة من شعار الى واقع معاش فعلى الثوريين ان يتحلوا بالارادة الايديولوجية الضرورية لتحويل هذا التوجه النظري الى حقيقة يومية في المعامل والاتحادات المهنية.

انا بتنفيذ سياسة الجبهة النقابية الموحدة في القاعدة يمكننا ان نفرضها على مستوى القيادات وهذا لا يعني اننا نشاطر الراي اليساري القائل باقامة الجبهة في القاعدة اولا ثم في القمة؛ اننا نتبنى موقف الاممية الشيوعية والاممية النقابية الحمراء الداعي الى اقامة الجبهة في القاعدة والقمة معا، اننا ندرك اهمية الاتفاقات على مستوى القيادات والاطارات في دفع العمل القاعدي. لكن وانطلاقا من اعتقادنا ان العلاقات بين الطبقات الاجتماعية ومنظماتها السياسية هي بالاساس علاقات قوى فاننا نتجه الى تغيير موازين القوى من تحت لفرض الجبهة من الفوق.

وحيثما يوجد الثوريون وفي تنفيذهم لسياسة الجبهة النقابية الموحدة يجب ان لا يفرطوا ابدا في استقلاليتهم الايديولوجية والسياسية والتنظيمية. عليهم ان يعملوا على تنظيم النقابيين الثوريين في نواتات سرية مستقلة تتحد على مستوى وطني في نطاق "معارضة نقابية ثورية" من حقها ان تطمح شرعيا للتحول بالطرق الديموقراطية الى قيادة أصيلة للحركة النقابية.

فليتخلص الثوريون من رواسب اليسارية وليقدموا بجرأة، وبالحماس الثوري وروح المبادرة الضروريين، على توحيد الطبقة العاملة وكافة الشغيلة في أوسع جبهة نقابية معادية للفاشية ■

هبّة نضالية في المناجم

بقية (ص 3)

من عمال المستودع اضرابا للتصدي للادارة التي خصمت لهم اعتباطيا من أجورهم ثمن بطاقة الانخراط في الحزب الدستوري وأجبروها على التراجع. كما أطردا العمال عبدا المجيد فكرون رئيس الدائرة الحزبية للرديف من اجتماع نقابي انعقد للتو من مع عمال المتلوي وصرخوا في وجهه: "لا لا للحزبيين". وفي الماضية تحول عدد من عمال الرديف الى مقر الدائرة الحزبية لتسليمها تصريحات أمضوها فرديا يؤكدون فيها رفضهم الانتماء للحزب الدستوري.

وآخر علامة على الضربات التي تلقاها الحزب في المناجم تتجسد في فلاس بيادقه في التصدي للاضرابات حيث حاولوا تجنب كل ظهور. اضافة الى الهزيمة التي تكبدوها في الانتخابات النقابية والمقاطعة التامة التي بدأ بعض العمال يفرضونها حول تدخلات الدستوريين واجتماعاتهم.

ومع ذلك فان الحركة العمالية في المناجم ما تزال تشكو اليوم من مواطن ضعف عديدة تحدّ من فاعليتها كافتقارها للاطار المنظم لصفوفها والمنسق لتحركاتها، أي النقابة النضالية الممثلة والمتمسكة بمطالب العمال.

فمن المعلوم ان الهيئات النقابية بالمراكز المنجمية الاربعة ما زالت تركّز باستغلال التناقضات الجهوية والعروشية ولا على أساس طبقية نضالية. وفي معاركها فهي عادة ما تعادي مطالب العمال ومدعم النضالي وتتفاعل مع التيار الغالب بكل انتهازية.

لقد تظاهر جل أعضاء هذه الهيئات قبل 26 جانفي 1978 بالتضامن مع المد الجماهيري ولكنهم سرعان ما تراجعوا ورفضوا التنديد الواضح بزمرة التيجاني عبيد ومؤتمرهم المزعوم، مما جعل هذا الأخير لا يلجأ لحل هذه الهيئات خاصة وأن البعض من أعضائها هم من الدستوريين النشيطين والمعروفين بميولاتهم لادارة الشركة (أمثال عبدا لله براهمي...).

وفي موعد تجديد النقابات في جوان 1979، بالرغم من درجة التعبئة التي سمحت بعزل قائمات الدستوريين الموالية لعبيد بصورة مفضوحة، فان العناصر الانتهازية التي أعانت ترشحها استطاعت أن تتحصل على أغلبية الاصوات نظرا لتظاهرها بمساندة قيادة الاتحاد المنبثقة عن المؤتمر الرابع عشر من ناحية، واستعمالها للحساسيات الجهوية والعروشية من ناحية اخرى؛ يساعدها في ذلك كذلك وفور القاعدة من الدستوريين المفوضين وقلة تجربة العناصر المتقدمة في الوعي والثابة.

لكن دينامكية الصراع الطبقي كان لا بدلها أن تؤدي الى الفرز بين أصدقاء العمال وأعدائهم المقنعين، وهي هي الجماهير التي أعطت بالأمس أصواتها الى لائحتها زيين، تنفرهم بعد بضعة اشهر وتنهض للنضال من أجل الدفاع على مصالحها ضد الادارة والنظام وكل من يخدمها بعد (التيجاني عبيد ومن يتواطأ معه). وهذا الانتصار حققه عمال الجهة وهم لا يزالون يرفعون شعار "بالروح بالدم نفديك يا عاشور"! مما يؤكد بالنسبة للثوريين ضرورة دعم الجبهة مع جميع العمال على أساس النضال الطبقي ضد هجمة رأس المال والغاشية، بما في ذلك الجبهة مع العاشوريين.

أما التكريس النهائي لهذا الانتصار الثمين فلن يكون الا بافتكاك النقابات الاساسية من طرف عناصر من بين المناضلين الاوفياء لمصالح العمال الاقتصادية والسياسية. ولا يمكن ان يكون ذلك الا بسد الباب أمام مواصلة استغلال الدستوريين وكل الانتهازيين أعوان النظام والاعراف، للمشاعر الجهوية والعروشية والعمل على دعم ترشيح القائمات المبنية على أساس طبقي، ذلك هو طريق الانتصارات القادمة ■

لا للغزو

بقية (ص16)

أما البعد الآخر للعدوان السوفياتي فيهمّ أهدافه الاستراتيجية اذ تحاول الامبريالية الاشتراكية الاستفادة من زعزعة المواقع الامريكية في المنطقة بعد الضربة الشديدة التي هددتها لها ثورة الشعب الايراني، لتنفذ الى المحيط الهندي وتعزز قدرتها على مراقبة مصادر النفط التي تحتل مكانة خاصة في النزاع بين الامبرياليين.

ومما يزيد في تشجيع السوفيات على تحقيق تلك المآرب أن مناطق بالوشستان الباكستانية المتاخمة لأفغانستان والمطلّة على المحيط الهندي تعيش حالة تمرد دائم على السلط المركزية، وهو ما يوفر لهم امكانية استغلال تلك الاوضاع للحصول على المنفذ. الامر الذي جعل الامريكيين ينتابهم ضجر شديد كما ظهر من خلال الحدة الخاصة التي اتسمت بها لهجة التحذير الامريكي للسوفيات حول هجوم محتمل على باكستان ومن خلال تراجع كارتر على قرار حظر الاسلحة الذي كان اتخذه للضغط على عملائه الفاشيين الباكستان.

وهكذا صاعد الهجوم السوفياتي الاخير خطورة التوتر الذي يميز الاوضاع العالمية وضاعف من أخطار الحرب الامبريالية وكل ما تحمله من عواقب وخيمة على حرية الشعوب وأمنها. فأثار موجة من الاتصالات والمشاورات المكثفة بين الامبرياليات الغربية توجت باجراءات حربية لمواجهة هذه الوضعية الجديدة والدفاع عن مصالحها المهددة. واعلنت امريكا قبولها للعروض التي سارع بتقديمها بعض عملائها في المناطق الساخنة مثل مصر وعمان وكينيا لاقامة قواعد عسكرية فوق ترابها. وخصصت واشنطن دعما ماليا اضافيا لتطوير قواعدها الموجودة في المحيط الهندي، كما عجّل وزير دفاعها بالتحول الى الصين لدعم التحالف العسكري مع الطغمة الرجعية المستولية على السلطة هناك، واعلنت امريكا انها مقررة العزم على ضمان "الحرمة الترابية" للصين.

واخيرا قررت كل من امريكا والصين ومصر تخصيص دعم خاص لبعض تشكيلات المقاومة الافغانية. وتحاول الامبرياليات الغربية في الآن نفسه شن هجوم مضاد وتعمل على تغذية الاذانة العالمية للغزو السوفياتي وركوبها للظهور بمظهر المتشبث بـ "المبادئ الدولية" والمدافع عن "استقلال وحرية الشعوب وكرامتها" حتى تتمكن من تجميل صورتها الملطخة بجرائم حروبها وعدوانها الاستعمارية القذرة وتبرز في وجه مغالطة كل ذلك من اجل استرجاع مواقع خسرتها والتقليل من مضاعفات الازمة التي تتخبط فيها.

وفي هذا السياق، فقد شنت هجمة ايديولوجية جديدة هدفها ابراز بديلها الرجعي كطريق الخلاص بالنسبة للعالم اليوم. وهكذا تقدم اجهزتها الدعائية الوضع في افغانستان وكأنه متأت من "تعارض الاسلام" الذي "يرفض كل تطور"... مع "الشيوعيين" الذين يحاولون "فرض الاشتراكية والثورة" عن طريق القمع وضد ارادة الشعوب. وهي بذلك تحاول ضرب عصفورين بحجر واحد: تشويه النضال الوطني للشعب الافغاني من جهة، ومن جهة اخرى مهاجمة الشيوعية الماركسية اللينينية بتقديم الغزو السوفياتي وما يحمله من مساعب لشعب أفغانستان والشعوب الاخرى كـ "سياسة شيوعية" يقوم بها "نظام شيوعي"...

والحقيقة ان الاحتلال لافغانستان لا ينتمي الا لصنف من السياسات الدولية: صنف العدوانات الاستعمارية الامبريالية. وهو من طراز الحملات البشعة التي لا تحصى والتي شنتها أمريكا وفرنسا وأنجلترا وغيرها ضد شعوب منطقة العواصف نذكر منها فقط كوريا وفيتنام والجزائر وفلسطين... وهي حروب خلفت ملايين الموتى والجرحى والمعاقين والنازحين...

ولتدعيم هذه المقارنة نستشهد بتصريح زعيم التحريفيين الفرنسيين لاذاعة "فرانس انتار" الذي انفضح مرة اخرى كخادم حقير على ذمة موسكو عندما زكى بكل وقاحة الغزو السوفياتي لأفغانستان. فلقد ردد هو ايضا على مسامع الناس أطروحة طالما تغنى بها الامبرياليون لتبرير الجرائم التي ارتكبوها ضد الشعوب حيث يزعم دون خجل ان السوفيات يقوم "بمهمة حضارية" في افغانستان تنفيذا "لواجباتها الاممية" وعملا من اجل "انقاذ الشعب من تخلفه" ولذلك اخذوا على عاتقهم محاربة "القوى الرجعية الاقطاعية"!!

ان الاشتراكية والثورة والحضارة والتقدم يمكن ان تكون الا من صنع الشعوب وحدها وهي تتقتة الحرية كضرورة حيوية قبل أي شيء آخر. وأن كل الذين يجردون شعبا من حريته مهما كانت "النوايا الطيبة" التي شرّعوا بها أعمالهم يخدمون ضد التاريخ ولن يجنوا في النهاية سوى الهزيمة.

واليوم في أفغانستان فان المكبل الرئيسي الذي يخنق المجتمع ويمنعه من النمو الحر هو الاحتلال السوفياتي. ان هذا الواقع يطرح على الثوريين والتقدميين في العالم مساندة كل موقف ليقاوم هذا العدوان. الا أنه واذا كانت مساندتنا لنضال الشعب الافغاني من أجل التحرر من نير الاستعمار السوفياتي مطلقة فانها مساندتنا للقوى الدينية التي تقود ذلك النضال تقف في حدود المهمة الرئيسية اليوم وهي مواجهة الغزو السوفياتي، ذلك اننا لا ننسى ايضا الميول الرجعية الواضحة لاهم الفصائل الدينية لهذه المقاومة اذ هي تقيم روابط متينة مع الامبريالية الغربية وعملائها في المنطقة وتبدي عداء مقيتا للشيوعية والفكر العلمي التقدمي. □

الحركة الطلابية ومواجهة مناورة بن ضياء

بقية (ص7)

تنظيمي اذا ما وجدت ضرورة لذلك اثناء التفاوض يتمثل في تخلي الـ.ن.م. عن الاشراف على عملية الانتخاب (مكاتب الاقتراع) لفائدة نواب الطلبة في مجالس الكليات. واننا بهذا التنازل لانضع وجود الـ.ن.م. في الميزان كما يبدو للبعض بل نقبل بتجديدها بالانتخاب تحت اشراف ممثلي الطلبة في مجالس الكليات وهو ما ينص عليه مشروع 73. ثم اننا لا نفرط في مكسبنا في انتظار تأشيرة النظام بل نعمل كما أعرنا على تعزيز الـ.ن.م. في اللاشرعية وتدعيم وحدتها الكفاحية والسياسية.

النضال الاقتصادي والسياسي

يقوم هذا المحور على طرح المشاكل المهنية والقطاعية الملحة وتنظيم النضال من اجلها: ضد قانون الاحياء وسياسة الانتقاء في الجامعة ومن اجل تحسين ظروف الاقامة في المبيتات وتحسين الاكلات في المطاعم الجامعية والرفع في مقدار المنحة بما يسمح للطالب تلبية أدنى حاجياته المادية والفكرية في بلد ما فتئت ترتفع فيه الاسعار في حين جمدت قيمة المنحة منذ ما يفوق العشر سنوات.

أما المحور السياسي فيرتكز على المبادرة من طرف الـ.ن.م. بدعوة الجماهير الطلابية الى مواكبة الاحداث التي تهز بلادنا والعالم والتفاعل معها من موقع ثوري وبصفة واضحة مثل مؤازرة الحركة النقابية عبر دعم نضالاتها المباشرة والمطالبة باطلاق سراح النقابيين المعتقلين وباحترام الحقوق النقابية للطبقة العاملة والنضال ضد القمع الفاشي بالمطالبة باطلاق سراح الساجين السياسيين والطلبة واصدار عفو تشريعي عام، كل هذا بالاضافة الى الاحداث وبمناسبة الذكرات التاريخية.

واذا كان النظام هو الهدف الرئيسي للحركة الطلابية فلها اعداء آخرون كالصهيونية والامبريالية والاشتراكية الامبريالية، وعليها في هذا المضمار مساندة حركة التحرر الوطني العربية والعالمية انطلاقا من الاحداث الساخنة كالقضية الفلسطينية وايران وأفغانستان... كل ذلك من اجل الرفع من الوحدة الكفاحية للحركة الطلابية وتعزيز دورها في حركة التحرر الوطني والاجتماعي لشعبنا.

ان النظام الفاشي العميل الذي لم ينقطع عن مهاجمة الحركة الطلابية لتسليط اشد الاجراءات قاسية عليها وقمع نضالاتها بالعنف اصبح - اضافة الى ذلك - يتبع ازاءها اسلوب المناورة.

فهو يضربها من جهة ومن اخرى يلوّح لها - في خضم ضجة يثيرها وزيره للتعليم العالي حول "نواياه الطيبة" في سبيل "انجاز..." جدول الازمة" - بتنازل شكلي محتواه استعداده للاعتراف ببرنامج 73 وقبول تطبيقه بشروط تحيلت تتعلق القاعدة به. ذلك التعلق الذي يطعن فيه مثلما يطعن ايضا في تمثيل الهياكل النقابية المؤقتة للقواعد الطلابية.

ان الرد الملائم على هذه المناورة يتطلب من قيادة الحركة الطلابية ان تواجهها بالمبادرة بتعبئة الجماهير من اجل خوض النضال على كل المستويات نقابيا وسياسيا ومهنيا ضد سياسات النظام القمعية. وفي خضم النضال تبدأ بتعزيز صفوفها بخيرة العناصر الطلائعية ثم تقوم باثبات تعلق الجماهير الواسعة ببرنامج 73 وتمز بعدها الى خوض الانتخابات.

وعندها واذا ذهب النقابيون ممثلو الهياكل النقابية المؤقتة للتفاوض مع بن ضياء فلا يكون ذلك الا من اجل مقارعته امام الجماهير على مزاعمه ولمطالبته باحترام اقواله و "تعهداته" حول تطبيق برنامج 73.

ذلك - في رأينا - هو الرد الثوري المطلوب: المبادرة بتنظيم النضالات من جهة ومقاومة على ارض مناورته من جهة أخرى. فهل يجرأ الوزير على الدخول في لعبته؟

اننا نكاد نجزم بانه لن يفعل لانها ستنقلب ضده!! وحتى ان دخل فللقيام بخطوة او خطوتين ثم التراجع. غير اننا متأكدون من ان المنتصر الوحيد في كل الحالات سيكون الحركة الطلابية، اذ انها عبر هذه المواجهة تكون قد كسبت مواقع سياسية جديدة على طريق نضالها وهي كشف المناورة امام الراي العام وتمكين الحركة من قيادة تحظى بثقة الجماهير وتعزيز التلاحم بينهما وتوحيد صفوفها على قاعدة نضالية ثورية. □

لا للغزو السوفياتي لأفغانستان!

اقتحم في أواخر شهر ديسمبر الماضي عشرات الآلاف من الجنود السوفيات التراب الأفغاني معززين بطائرات "الميغ" وبمئات الدبابات وانتهكوا حرمة البلاد وسيادتها انتهاكا فاضحا ... واحتلوا أهم المدن وأزاحوا دُمَوِيّا دُميتهم أمين وعصابته وعوّضوها بدُمية اخرى حملوها معهم في طائراتهم واخذوا مباشرة مقاليد الحكم.

وامام شراسة هذا العدوان اضطر في بضعة أيام اكثر من 400 الف افغاني الى ترك منازلهم واملاكهم واللجوء الى داخل الحدود الباكستانية للعيش في المخيمات الى جانب الـ 200 الف لاجيء الموجودين هناك من قبل.

ان التدخل السوفياتي في افغانستان عبر هذا الاعتداء السافر والدوس الوحشي لكرامة شعب وحريته ياخذ شكل عملية إلحاق على مرأى ومسمع العالم اجمع. وجليّ انه في هذه الحالة يعود الى الشكل الاستعماري القديم الذي اجبرت الامبريالیات الاخرى على التخلي عنه تحت ضربات نضال الشعوب التحرري.

لقد جرد هذا العدوان البشع الامبريالية الاشتراكية نهائيا من بقايا الاقنعة الخداعة التي اجتهدت دائما لتستّر بها مراميها الهيمينية. فكان الشكل المفضل عندها الى حد الآن للتسلل الى بلدان منطقة العواصف هو إما احتواء بعض الاجنحة - داخل الحركات التحررية - الميالة الى التعامل معها، أو كسب الاجهزة البيروقراطية لبعض الدول عن طريق "الاغانات" العسكرية و "المساعدة الفنية". ولم تلجأ الى مرتزقتها الكوبيين الا في السنوات الاخيرة. وقد تمكنت بواسطة هذه الاساليب من اكتساح مناطق نفوذ جديدة على حساب التقهقر الذي عرفته الامبريالية الغربية في السبعينيات، وبسطت - هكذا - نفوذها في عدة بلدان مثل انغولا واثيوبيا واليمن الجنوبي وافغانستان واللاووس وصارت تدعم بصفة نشيطة الفيتناميين في اعمالهم التوسعية التي تتفق ومطامحها في المنطقة.

غير أن غزوها لافغانستان يدل بوضوح على انها ازاء المصاعب المتزايدة التي تلاقيها داخليا وخارجيا اصبحت لا تتردد في اللجوء الى اسلوب العدوان المباشر.

الاهداف الحقيقية للغزو السوفياتي

يهدف الغزو السوفياتي لافغانستان في المقام الاول الى المحافظة على علاقات الاستغلال والتبعية التي فرضتها الامبريالية الاشتراكية عليه منذ سنوات، ذلك ان النظام الذي حرص على صيانة هذه العلاقات بوفاء الى حد الآن اصبح مهددا بالانهيار تحت ضربات المقاومة المسلحة من جهة وبسبب التصفيات الدموية المتكررة في صفوفه من جهة اخرى.

لقد عززت الامبريالية الاشتراكية السوفياتية نفوذها في افغانستان بعد انقلاب جويلية 1973 وارسلت "المستشارين" العسكريين والفنيين وابرمت الصفقات التجارية والاقتصادية اللامتكافئة ثم بدأت تهيئ لتدخل واسع النطاق. فأعدت الفرق التحريفية المحلية وتعاونت معها لتنظيم انقلاب 25 افريل 1978 ونصبت حكما دُمْيَة اجتهد خاصة في ربط جميع شرايين البلاد الاقتصادية والعسكرية والادارية والثقافية بالمصالح السوفياتية ثم أحكم الوثاق اكثر بالتوقيع على معاهدة ديسمبر 1978 التي اعتمدها الغزاة لتشريع احتلالهم.

وتبعا لذلك أصبح آلاف "المستشارين" السوفيات يراقبون عن كثب سير الحياة الداخلية لافغانستان ويهتمون بكل كبيرة وصغيرة. فهم يؤطرون الجيش - الذي صار يجهز كليا من طرف موسكو - ويضبطون السياسات الاقتصادية ويشاركون في اعداد "المخطط الخماسي" وبرامج "اصلاح" التعليم والقوانين الزراعية.. ويتواجدون بكثرة في وزارات المناجم والصحة والتربية والفلاحة، وبلغت سيطرتهم على البلاد الى درجة مراقبتهم بعض مستويات الادارة الجهوية.

كل ذلك كان يقع طبعا باسم "التعاون". لكن هذا التعاون البعيد عن "كل غاية مصلحية" قد مكن الاتحاد السوفياتي - وياللصدفة! - من تحقيق مرابيح هائلة على حساب الشعب الافغاني وثرواته الطبيعية. فالاحصائيات تشير الى ان 70 % من التجارة الخارجية لافغانستان تقع مع الامبريالية الاشتراكية التي تستحوذ على كامل انتاج النفط والغاز الطبيعي، وتستأثر بثلاثة ارباع انتاج القطن وجزء هام من الصوف وذلك طبعا بأبخس الاثمان، نذكر على سبيل المثال أن السوفيات يشترون الغاز الطبيعي الافغاني بثلث سعر السوق الامبريالية العالمية.

ان هذه الوصاية السوفياتية الاستغلالية والاجراءات "الثورية" المزعومة التي مررتها ليست لا بديلا "شعبيا" ولا "تقدميا" عن السيطرة الاقطاعية والواقع شبه الاستعماري الذين جعلا أفغانستان يعد من اكثر بلدان المعمورة تخلفا.

فهو اقتصاديا لا يزال بلدا زراعيا بحتا يعيش قرابة 90% من سكانه في المناطق الريفية حسب احصائية 1979، وثقافيا لا يزال يرتع فيه الجهل حيث تبلغ نسبة الأمية حدودا مأساوية: 90% من الرجال و 98% من النساء. اما اجتماعيا لا يزال افغانستان سجين أشد التقاليد الاقطاعية ظلامية.

وبديهي ان يحاول الاتحاد السوفياتي لترسيخ نفوذه استغلال المطالب الحيوية للشعب في اقرار الديمقراطية وتحقيق التقدم الاجتماعي. فلقد سارع في تطبيق برامج "للاصلاح الزراعي" و "محو الامية" و "نشر التعليم" واعداد "مشاريع تصنيع" واعلان "مساواة المرأة مع الرجل" ...

غير ان هذه السياسة التي يقدمها تحت رايات "ثورية" و "تقدمية" رغم انها تحد من نفوذ الاقطاعيين، لم تحسن من أوضاع الشعب الافغاني ولم تكسب تأييده. لان كل ما فعله السوفيات هو محاولة تطوير راسمالية خاضعة لهم تمكنهم من الحصول على اقصى المرابيح من جراء عمليات نهب ثروات البلاد واستغلال كد شعبها الذي زادت اوضاعه تدهورا فنهض الى المقاومة.

فالاصلاح الزراعي مثلا ضرب الملكيات الاقطاعية الكبرى ولكنه وضع الفلاحين من جهة اخرى تحت نير استغلال راسمالي بشع عن طريق ارتفاع مجحف للأداءات وتشديد ظروف السوق. وهو ما يفسر توصل بعض الفصائل الاقطاعية الى احتواء جزء هام من المقاومة المسلحة.

تلك هي الظروف التي ولّدت مقاومة وطنية واسعة لم يتردد السوفيات وأعوانهم في قمعها بالارهاب المفتوح. فالجيش يرد على المقاومة المسلحة بتدمير قرى كاملة بمجرد ان يشك في تعاملها مع الفدائيين حيث تغير الطائرات المقنبلة والدبابات لتخلف وراءها الدمار ... فيجبر الفلاحون على الفرار واللجوء الى المناطق الجبلية، كما أن سجون البلاد تعج بعشرات الآلاف من المساجين السياسيين الذين زُج بهم هناك دون أدنى محاكمة حيث يُعتقل كل شخص يُشتبه فيه أنه معارض ويتعرض لأفظع أساليب التعذيب. وفي الكثير من الاحيان لا يكلف السفاحون انفسهم هذا الجهد، فبعد ان يقوموا بعمليات الاختطاف والايقافات الجماعية يمرون الى الاعدام الفوري وقد ذهب ضحيته مئات المواطنين.

الا أن الحكم الارهابي لم يؤد إلا إلى عكس النتيجة التي ينشدها أصحابه. فقد عرفت المقاومة المسلحة انتشارا سريعا، وتشكلت بعض الفصائل الثورية مثل مجموعة "سيتم اي مللي" التي نظمت اختطاف السفير الامريكي في بداية العام، الى جانب فصائل أخرى بقيت تحت نفوذ قوى اقطاعية تعطي لنضالها طابعا دينيا معاديا للشيوعية ومن بينها من تتعامل مع عملاء الخليج والامبريالية الامريكية.

وبالمقابل تقلصت الرقعة الاجتماعية للزمر الرجعية الحاكمة نتيجة الهروب الجماعي المتزايد للجنود من الجيش النظامي الذي شمل قرابة 40% وكذلك نتيجة التصفيات الدموية المتكررة التي كرست تناحر هذه الزمر على المواقع مثلما الاشتباك المسلح الذي جد خلال انقلاب سبتمبر 1979 والذي أسفر عن 50 قتيلا من بينهم العميل طراقي الرئيس السابق ووزيران وعدد من الضباط والاطارات العليا. ولم يعد الحزب التحريفي الحاكم يضم في صفوفه الا بعض الآلاف من الاعضاء الذين لا تفارقهم مسدساتهم حتى داخل المعاهد والكليات بالنسبة لاعضائه الشبان.

وقد دفع عدم تمكن الدمية امين من اجتناب التدهور المتزايد بنظام السوفيات الى أخذ زمام الامور بايديهم مباشرة، فأزاحوه دون تردد واختاروا حل العصى الغليظة: التدخل المباشر لتدارك الوضعية وانقاذ مصالحهم. **البقية** (ص 15)